الفصل الثالث

المؤتمر الدولي للسلام في مدريد

المبحث الأول

مشاريع التسوية الأساسية (1973-1991)

المبادرات السياسية قبل مدريد:

فكرة القبول بالقرارين 242 - 338 كأساس لعملية سياسية:

بعد انتهاء حرب أكتوبر، وصدور القرار 338 والذي يدعو الأطراف إلى التفاوض، دعت الدولتان العظيمتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى عقد مؤتمر للسلام في جنيف، افتتحه الأمين العام للأمم المتحدة في 21 ديسمبر/كانون الأول 1973 وبحضور وفود كل من: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن وإسرائيل، وامتنعت سوريا عن الحضور، واشترطت لحضورها أن يعلن المشاركون في المؤتمر "أنهم ذاهبون إلى جنيف لإجراء مباحثات حول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة."[1] ولم يتم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر جنيف، ولم تنجح الجهود المصرية في ضمان نوع من التمثيل للفلسطينيين[2] في هذا المؤتمر والذي لم يستمر إلا لجلسة واحدة بعد الجلسة الافتتاحية، وكان هنري كيسنجر يهدف إلى الالتفاف على فرصة التوصل إلى تسوية شاملة للصراع ودفع المفاوضات على أساس الخطوة خطوة في اتجاه التوصل إلى حلول جزئية منفردة."[3]

كان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تجيب في ضوء المعطيات الجديدة بعد حرب أكتوبر/ تشرين عن سؤال كبير يتعلق بمصير الضفة الغربية وقطاع غزة في حال انسحاب القوات الإسرائيلية منهما، وأصبح هذا السؤال ملحاً بعد أن شارك الأردن في مؤتمر جنيف، ولم يستطيع

---

(1) **شئون فلسطينية**: العدد 28، ديسمبر/كانون الأول 1973، ص185 وكذلك أنظر: **شئون فلسطينية**: العدد 30، فبراير/ شباط، 1974، ص202 - 204.

(2) محمود عباس، **طريق أوسلو**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولي، بيروت، 1994، ص37.

(3) ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا - قبرص، 1995، ص235.

خالد الحسن أن ينكر أن النضال الوطني الفلسطيني سيواجه مأزقا في حال التوصل إلى تسوية سياسية تقضى بقيام سلطة وطنية فلسطينية علي الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل وقال:" ما سيتبع الانسحاب الإسرائيلي من اعادة لتنظيم العلاقات الدولية في العالم... لن يجعل صوت البندقية الفلسطينية مرتفعاً في المرحلة القادمة كما كان في الماضي."[1] وورد في الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في مارس/ آذار 1977، حق منظمة التحرير الفلسطينية في: "الاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الإسرائيلي." وتكثفت المساعي العربية لدي الرئيس كارتر وإدارته لتشجيع الولايات المتحدة على إجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وتسهيل مشاركة الفلسطينيين."[2]

وفي 12 سبتمبر/ أيلول 1977 أعلنت الخارجية الأمريكية أنه: "من أجل أن يكون السلام دائماً فإن اتفاق السلام يجب أن يكون مدعوماً إيجابياً من قبل أطراف النزاع بما في ذلك الفلسطينيون."[3] وأشار وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس إلى أن مشاركة الفلسطينيين "يمكن أن تكون ضمن وفد أردني أو وفد عربي مشترك."[4] وبعد أسبوع من ذلك وفي 19 سبتمبر 1977 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن استعدادها لبدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في حال اعترفت هذه الأخيرة بقرار مجلس الأمن رقم 242. ويبدو أن هذه المواقف قد جعلت القيادة الفلسطينية تفكر جدياً في الاعتراف بالقرار242.[5]

---

(1) خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، **في حديث له أجراه في قطر، الرأي العام**، الكويت 1974/4/5,4,3، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، ص106 – 108.

(2) ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص264 وكذلك أنظر **الوثاق العربية الفلسطينية**، ص67، 68.

(3) بلال الحسن، **المقاومة الفلسطينية**، شئون فلسطينية، العدد 71، أكتوبر/ تشرين الأول 1977، ص193 – 199.

(4) محمود عباس، **"حلول كثيرة للمسألة اليهودية ولا حل للمشكلة الصهيونية"**، شئون فلسطينية العدد 68 – 69، يوليو/ تموز – أغسطس/ آب، 1977، ص78 – 92.

(5) **بيان صادر عن وفد منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، نيويورك 1977/9/30**، الوثائق الفلسطينية العربية 1977، ص334.

وفي ظل هذه التطورات الإيجابية من مسألة استئناف أعمال مؤتمر جنيف صدر البيان المشترك عن اجتماع الرئيس كارتر ووزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو في أول أكتوبر/ تشرين الأول حول الشرق الأوسط ضرورة السعي لحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني."[1] وهاجمت إسرائيل البيان المشترك بعنف وتراجعت الإدارة الأمريكية وأصدرت بياناً مشتركاً مع إسرائيل أكدتا فيه أن مؤتمر جنيف لا يمكن أن يعقد إلا على أساس القرار 242 وأن ممثلي الفلسطينيين في الوفد العربي المشترك ينبغي أن يكونوا من خارج منظمة التحرير الفلسطينية.[2]

ويري الكثيرون أن هذا التراجع الأمريكي كان من العوامل الأساسية التي دفعت الرئيس المصري أنور السادات على طريق الصلح المنفرد مع إسرائيل.

الرحيل الفلسطيني عن لبنان:

كان من مظاهر الضعف العربي طوال الأشهر الثلاثة لحصار بيروت عام 1982عدم القدرة على عقد قمة عربية تساند الوضع الفلسطيني، حيث دخل الجيش الإسرائيلي أول عاصمة عربية ونجح في اقتلاع الوجود العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وبرحيلها عنه فقدت منظمة التحرير الفلسطينية قاعدتها الآمنة، وأصبحت عرضه أكثر من أي وقت مضي لضغوطات المحاور العربية المتعددة.

وفي يوليو/ تموز وافق الرئيس الفلسطيني الذي أبدى مرونة سياسية مع المشروع المشترك بين فرنسا ومصر والذي قدم إلى مجلس الأمن ويشمل دعوة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الاعتراف المتبادل وإلى إجراء مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة القرار

---

(1) فاروق القدومي، **تصريح صحفي حول البيان الأمريكي – السوفيتي، نيويورك 1977/10/2**، الوثائق الفلسطينية العربية، 1977، ص335.

(2) بلال الحسن، **"المقاومة"، شئون فلسطينية**، العدد 72، نوفمبر/ تشرين الثاني، 1977، ص185 – 187.

الدولي رقم 242 إلى جانب ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.[1] وفي 22 يوليو/ تموز 1982 نشرت وكالة الأنباء الرسمية وفا بياناً جاء فيه "أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بكل قرارات الأمم المتحدة..." وبعد ثلاثة أيام سلم الرئيس ياسر عرفات إلى ماك كلوسكي، البرلماني الأمريكي وثيقة تؤكد: "قبوله كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية."[2]

ومع خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت طرح الرئيس ريجان مشروعاً لتسوية القضية الفلسطينية لم يخرج في جوهره عن الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد وأعلن أن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ولا تؤيد كذلك أن تسيطر إسرائيل على الضفة والقطاع وإنما حكماً ذاتياً يعقبه انتخابات فلسطينية ويرتبط بالأردن. وقد طرح هذا المشروع عشية استئناف القمة العربية في فاس في 9سبتمبر/ أيلول 1982، وهي القمة الثانية عشرة والتي أحدثت تعديلاً في البند الرابع في مشروع فهد الذي عرض في آب 1981، والتعديل يؤكد: "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف. وقد اعتمدت هذه القمة ثماني نقاط أساسية هي:

أولاً: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

ثانياً: إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل بعد 1967م.

ثالثاً: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

رابعاً: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة م. ت. ف ممثله الشرعي الوحيد.

---

(1) ألان غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ وإستراتيجيات، نحو الدولة الفلسطينية**، منشورات سباع – بايبروس، بارس،1983، ص253، وكذلك أنظر محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافية القومية، 20/كانون الثاني/ يناير، 1991، ص30 - 31.

(2) المرجع السابق، ص253. وكذلك أنظر مبادرة ريجان في: **وثائق فلسطين (1839 – 1987)**، دائرة الثقافة، م. ت. ف، إصدار دائرة الثقافة، 1987، ص329.

خامساً: إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

سادساً: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

سابعاً: يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثامناً: يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.[1]

وبعد حوالي أسبوع على قرار قمة فاس في 1982/9/16، أطلق بريجينف مبادرته لحل الصراع في الشرق الأوسط،[2] شددت على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وإحلال السلام وإنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، وأن هذا الحل لا يتم إلا بمشاركة كل الأطراف المعنية ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد دار جدالاً ساخناً حول هذه المبادرات المختلفة العربية والأمريكية والسوفياتيه، وعلى الأخص مبادرة ريجان التي حظيت بالرفض الأكثر من أنصار الرفض في الساحة الفلسطينية، ولم يغلق المجلس المركزي الباب في وجه مبادرة ريجان، وكان المجلس المركزي قد اجتمع في 26 سبتمبر/ أيلول 1982 واكتفى بالقول أن مشروع ريجان لا يلبي الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[3] واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن قمة فاس تندرج في إطار "محاولات

---

(1) **وثائق فلسطين**، دار الثقافة/ منظمة التحرير الفلسطينية، إصدار دائر الثقافية، 1987، ص336. وأنظر محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص38 – 39.

(2) **وثائق فلسطين**، دار الثقافة/ منظمة التحرير الفلسطينية، إصدار دائرة الثقافية، 336 – 337.

(3) ألان غريش، **م. ت. ف. تاريخ واستراتيجيات**، ص122 – 123.

الأنظمة الرجعية العربية احتواء المقاومة الفلسطينية، وتدجينها سياسياً، وجرها إلى مستنقع التسوية السياسية التصفوية خطوة وراء خطوة."[1]

وبصفة عامة ساد الساحة الفلسطينية لعدة سنوات انقسامات حادة وأزمة كبيرة وخاصة عندما حدث الانشقاق في حركة فتح عام 1983، ففي التقرير السياسي الذي قدمته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، اعتبر فاروق القدومي أن الانشقاق داخل حركة فتح التي تمثل العامود الفقري في حركة المقاومة الفلسطينية، استهدف كسر هذا العامود الفقري كي تصبح حركة المقاومة أشلاء محطمة تسهل السيطرة عليها واحتوائها، وتحطيم سمعة منظمة التحرير الفلسطينية كي: "تختفي بذلك المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة."[2] واعتبر ياسر عرفات أن أزمة الثورة الفلسطينية تتحمل مسئوليتها، كل من سوريا وليبيا اللتين وضعتا ثقلهما ضد الثورة الفلسطينية"[3] أما من قاموا بالانشقاق والفصائل التي تحالفت معهم فقد حملوا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مسئولية الأزمة وأن نهجه قد تدرج في الابتعاد عن ميثاق منظمة التحرير وعن برنامج فتح السياسي، واعتبروا أنه بعد الخروج من بيروت قد فرط "بكل مرتكزات الثورة والنضال الفلسطيني." واعتبروا أن التفريط تمثل في الموقف من المشاريع الأمريكية" والزعم في وجود إيجابيات في مشروع ريجان، والاتصال بنظام كامب ديفيد في مصر، وبإقامة العلاقة مع النظام الأردني واستمرار سياسة التفرد والانفراد، والخروج على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتبديد أموال الصندوق القومي." [4]

---

(1) **التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في دورتها الرابعة حول حرب لبنان**، ورد في ألان غريش، **تاريخ واستراتيجيات**، ص84 - 85.

(2) **التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، وثائق الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمان 22 - 1984/11/29 وردت في **شئون فلسطينية**، العدد 140-141 تشرين الثاني –كانون الأول، 1984، ص147 – 148.

(3) **النشرة**، العدد 45، السنة الأولى، 8 أبريل/ نيسان، 1985، 7 - 8.

(4) **منشورات إلى الأمام للطباعة والنشر**، دمشق – بيروت، مايو/ أيار 1984، ص11، صادر عن مشروع التحالف الوطني.

اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى:

اندلعت في التاسع من ديسمبر/كانون الأول 1987 في مدينة غزة شرارة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى التي شكلت رافعة قوية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعادت للقضية الفلسطينية حضورها العربي والدولي في أحسن تجلياته الداعمة والمؤيدة لكفاح الشعب الفلسطيني لإنجاز حقوقه الوطنية المشروعة. و أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل دورها السياسي، وخاصة بعد فشل إجراء حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردني – فلسطيني مشترك.

وقامت منظمة التحرير بتشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة، لعبت دوراً أساسياً في توجيه النضال الفلسطيني، وأحدثت تأثيرات كبيرة على الفكر الفلسطيني وتطوره، ورسمت حدود الدولة الفلسطينية على أساس الخط الذي يفصل مناطق عام 1967 عن مناطق عام 1948.

وساهمت الانتفاضة في إنهاء حرب المخيمات في لبنان ورفع الحصار الذي كانت تفرضه أمل على المخيمات الفلسطينية منذ عام 1985[1]، ودفعت الحكومة الأردنية إلى أن تعيد النظر في موقفها من ارتباطها بالضفة الغربية. وجعلت المجلس الوطني يعقد جلسته التاريخية التي أعلن فيها الاستقلال في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1988 وتطلق المبادرة الفلسطينية التي أدت إلى الاعتراف بقرار 242.[2]

الإدارة الأمريكية تطرح مبادرة جديده، "مبادرة شولتز":

استطاعت الانتفاضة الفلسطينية أن تكسر الجمود المخيم علي الشرق الأوسط من جراء التعاطف الدولي الواسع الذي أحاط بها، مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى طرح مبادرتها السياسية عبر وزير خارجيتها، جورج شولتز في فبراير/ شباط 1988 وتدعو المبادرة إلى إقامة سلام شامل في الشرق الأوسط يضمن الأمن لكل دول المنطقة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعقد مؤتمر دولي لأطراف الصراع، ليست له صلاحية فرض الحلول أو الاعتراض علي اتفاقيات يتم

---

(1) ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص358.

(2) محمود عباس "أبو مازن"، **طريق أوسلو**، ص40 - 41.

الاتفاق عليها، وإلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف الذين عليهم الإقرار بقبول قراري مجلس الأمن 242، 338، ونبذ العنف والإرهاب واقترحت الإدارة الأمريكية أن تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك حول فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، وتبدأ بعد سبعة شهور مفاوضات الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة.[1]

وقد رفضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هذه المبادرة، ولم تظهر الحكومة الإسرائيلية حماساً واضحاً لها.

القمة العربية في الجزائر ترفض مبادرة شولتز:

بفعل الضغوط التي أحدثتها الانتفاضة على القيادة العربية، اتفق الملوك والرؤساء العرب على عقد قمة طارئة في الجزائر في شهر يونيه/ حزيران 1988 تبحث في وسائل دعم الانتفاضة، وأعلن مؤتمر القمة العربي التزامه المبادئ التي أقرتها القمم العربية، وخاصة قرارات قمة فاس 1982 كأساس لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وقرر دعم الانتفاضة عبر منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وحضور جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، وبنفس الحقوق مع الأطراف المشاركة.[2]

الأردن يفك ارتباطه بالضفة الغربية:

عندما كرست القمة في الجزائر الخيار الفلسطيني في بيانها الختامي وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنها هي الطرف الأصيل علي قدم المساواة في المؤتمرات الدولية، قامت الحكومة الأردنية في 28 تموز/ يوليو 1988

---

(1) **شئون فلسطينية**، العدد 181، أبريل/ نيسان، 1988، ص148 - 149.

(2) المصدر السابق، ص148 - 149، وكذلك أنظر: **شئون فلسطينية**، العدد 183، حزيران/ يونيه 1988، ص138 - 141، وكذلك أنظر: أحمد شاهين، "**قمة الحد الأدنى**"، شئون فلسطينية، العدد 184، يوليو/ تموز 1988، ص113 - 124.

بإلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الضفة الغربية، وأعلن الملك حسين في 31 يوليو/ تموز 1988 عن: "فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن."[1] واعتبرت الانتفاضة الفلسطينية في ندائها رقم 23 بتاريخ 5 أغسطس/ آب 1988، الذي أصدرته القيادة الموحدة أن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية "جاء كأحد أهم إنجازات الانتفاضة الشعبية الكبرى، وكخطوة عملية باتجاه تنفيذ مقررات قمة الجزائر العربية لتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، باعتبارها الجهة الوحيد المخّولة بتحمل كافة المسئوليات تجاه شعبنا في الوطن وفي الشتات."[2] واعتبرت ذلك من الإنجازات على الطريق النضالي الطويل والشاق نحو الحرية والاستقلال.

المبادرة الفلسطينية السياسية:

شهدت الساحة الفلسطينية تفاعلات وحوارات مطولة امتدت عدة أشهر من النصف الثاني لعام 1988، دارت معظمها حول الخطوات التي يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تتخذها لتأكيد مسئوليتها المباشرة عن الضفة الغربية، وباشرت في التحضير لعقد دورة طارئة للمجلس الوطني تتجاوب مع شعار الحرية والاستقلال الذي رفعته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية الكبرى في ندائها رقم 23.[3]

وكان الحزب الشيوعي قد دعا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلي طرح مبادرة سياسية واقعية تقبل فيها قرار 242 وربطه بحق تقرير المصير كأساس للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر الدولي، واعتبار حدود الرابع من يونيو/ حزيران حدوداً للدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف المتبادل بين هذه الدولة وبين إسرائيل على أساس "دولتين لشعبين".[4] واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقف الحزب الشيوعي، تجاوزاً لقرار المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة التي أكدت رفض القرار 242،

---

(1) **نصخطاب الملك حسين**، شئون فلسطينية، العدد 185، أغسطس/ آب 1988، ص139 - 142.

(2) نداء رقم 23، **القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة**، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، الأعلام الموحد، 5 أغسطس/ آب 1988.

(3) المرجع السابق.

(4) صوت الوطن، **"المطلوب مبادرة سياسية واقعية تترجم إلى خطوات عملية"**، العدد 70، أواسط يوليو/ تموز 1988.

ورفضت مبدأ الاعتراف المتبادل ورفضت أن تكون حدود الرابع من حزيران حدوداً للدولة الفلسطينية، ويقول محمود عباس أنه جلس مع نعيم الأشهب عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي وتدارس معه بعقل مفتوح ودون خطوط حمراء، موضوع الانتفاضة ويقول أبو مازن: "وهنا برزت ضرورة طرح فكرة القبول بالقرارين 242 – 338 كأساس لعملية سياسية، أو لمبادرة سياسية سميت فيما بعد المبادرة السياسية الفلسطينية."[1] ويقول: "إن أهم ما في هذه المبادرة أنها طابقت بين موقف منظمة التحرير الفلسطينية، والشرعية الدولية التي ينادي بها المجتمع الدولي كأساس لحل ممكن لقضية الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية."[2]

وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في الفترة بين 12 و15 نوفمبر/ تشرين الثاني، وأصدر في ختام أعماله "إعلان الاستقلال" الذي أعلن: "قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس." وقد تضمن إعلان الاستقلال موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، ولأول مرة منذ قيامها على قرار تقسيم فلسطين الذي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، تحت الرقم 181 وكذلك وافق المجلس في دورته التاسعة عشرة على قراري مجلس الأمن رقم 242، 338 وقد أعلن "عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي وجوهرة القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، واحكام الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة... وقرارات القمم العربية، بما يضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات السلام لكل دول المنطقة."[3]

وشدد المجلس على ضرورة : "انعقاد المؤتمر الدولي الفعال، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية... وعلى قدم المساواة، وباعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس

(1) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص40.

(2) المرجع السابق، ص42.

(3) "**إعلان الاستقلال**"، مشروع السلام الفلسطيني، شركة الفجر للطباعة، القاهرة، يناير/ كانون الثاني، 1989، ص10 – 15.

الأمن رقم 242 و338 وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة

بالقضية الفلسطينية."[1] وطالب المجلس: "بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس العربية... وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن."

وأكد المجلس الوطني على العلاقة مع الأردن بأنها: "ستقوم على أسس كونفدرالية، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين..."[2] واعتبرتها أوساط القبول المعتدلة أن هذه الدورة للمجلس الوطني مثلت: "انتفاضة في ميدان الفكر السياسي الفلسطيني." وذلك بعد أن وضعت الحركة الوطنية الفلسطينية لأول مرة في تاريخها في حالة توافق مع الشرعية الدولية... وإلى سلاح بأيدي شعبنا من أجل التحرر والاستقلال الوطني."[3]

أما قوى الرفض للمبادرة، فقد أكد جورج حبش أن دورة المجلس الوطني قد ارتكبت بموافقتها على قرار مجلس الأمن 242، 338، خطأ وقدمت تنازلاً مجانياً.[4] أما حركة حماس التي انطلقت في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1987 من قطاع غزة فقد اعتبرت: "أن مشروع ما يسمى... بوثيقة الاستقلال... وما تتضمنه ذلك من مشروع للتسوية، ليس إلا استدراجاً هدفه طعنه لإنجازات الانتفاضة.[5]

---

(1) المرجع السابق، ص10 - 15.

(2) المرجع السابق، ص10 - 15.

(3) نعيم الأشهب، "**دورة الانتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني وقراراتها التاريخية**"، الكاتب، القدس، العدد 104، كانون الأول/ يناير، 1988، ص4 - 10.

(4) جورج حبش، **في مؤتمر صحفي بالجزائر**، 1988/11/15، مجلة الهدف، العدد 936، 1988/11/20، ص7 - 10، وكذلك أنظر **شئون فلسطينية**.

(5) نداء إلى **المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر (1988/11/10)**، من وثائق الانتفاضة المباركة، **وثائق حركة المقاومة حماس، سلسلة بيانات الحركة السنة الأولي للانتفاضة**، المكتب الإعلامي، ص179 - 183.

وفي مواجهة المبادرة التي طرحتها دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة، اقترحت حماس على أعضاء المجلس الوطني تبني برنامج آخر يعتمد علي الأسس التالية:

1- أن الأرض الفلسطينية كاملة غير منقوصة حق للشعب الفلسطيني.

2- التخلي عن مسيرة الحلول السلمية، والمؤتمرات والقرارات الدولية والوقوف أمام تيار الواقعية السياسية وكل المنادين بالتفاوض مع العدو والاعتراف به مهما كلف ذلك من ثمن.

3- اعتماد الجهاد طريقاً للتحرير وأحياء العمليات الإستشهادية.

4- ربط القضية الفلسطينية بعمقها الإسلامي.[1]

وكذلك رأت حركة الجهاد الإسلامي أن القبول بالقرار رقم 242 "يعني التنازل عن جزء هام من فلسطين..."[2] وفي بيان آخر لحركة الجهاد الإسلامي أعلنت أنها: "تبرأ إلى الله من كل مساومة على حقنا في كامل وطننا، أو الاستعداد للتفريط في أي شبر من أرضنا المقدسة... إننا نبرأ إلى الله من كل دعوة تطالب بما يسمى بالانتخابات، أو ما يسمي بالمؤتمر الدولي أو أية صيغة تجر على أصحاب الحق لعنة التنازل عن حقهم وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 يناير/كانون الأول 1988 من أجل دفع جهود التسوية أن: "منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي... وفقا للقرارين 242، 338."[3]

مما لا شك فيه أن الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، وما حققته من إنجازات سياسية كبيرة قد فرضت على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إعادة التفكير في تجربتها كاملة، واعتبر محمود عباس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن: "من أهم تأثيرات الانتفاضة أنها أدخلت القضية الفلسطينية إلى

---

(1) "**وثيقة للتاريخ من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر**"، وردت في المصدر السابق، ص184 – 190.

(2) زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الأسوار، عكا، 1989، ص143 – 144.

(3) **النص الكامل لخطاب الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف**، القبس 1988/12/14، السفير، 1988/12/14، ص9 وكذلك: **شئون فلسطينية**، العدد 190، يناير/كانون الثاني، 1989، ص141 – 143.

العقل الإسرائيلي... ودفعت صهاينة أقحاح إلى المطالبة بإيجاد حل سياسي للصراع يتمثل في الانسحاب من الأراضي وإعطائها للشعب الفلسطيني."[1]

الإدارة الأمريكية تقرر الدخول في حوار مع منظمة التحرير:

وبعد أن قدم ياسر عرفات تفسيره في جنيف قرر الرئيس ريجان أن منظمة التحرير الفلسطينية قد استجابت لشروط الإدارة الأمريكية وبالتالي فقد فوض في 15 ديسمبر/كانون الأول 1988 وزارة الخارجية الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر أن بدء الحوار بين الجانبين "خطوة هامة في عملية السلام، وخصوصاً أنها تمثل التطور الجاد في التفكير الفلسطيني باتجاه مواقف واقعية وعملية."[2]

المبادرة الفلسطينية لم تستطع اجتياز العقبات:

كان من المؤمل أن تعمق الانتفاضة تناقضات المجتمع الإسرائيلي، وترجح كفة أنصار السلام في إسرائيل، وتصل إلى مرحلة العصيان المدني الشامل في ظل طرح المبادرة الفلسطينية، والدعم المادي المتوقع من قبل الدول العربية للانتفاضة كما قررت في مؤتمرات القمة العربية التي عقدت من أجل الانتفاضة،و كذلك كان من المتوقع أن يؤدى الحوار الفلسطيني – الأمريكي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط حسب القرار الجديد للأمم المتحدة رقم 43/ 176 بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول والذي يدعو إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، غير أن الحوار الأمريكي ظل يدور في حلقة مفرغة منذ أن بدأ في 16 ديسمبر/كانون الأول 1988، وبدل من أن يؤدي إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام، أصبح عامل ضغط على منظمة التحرير لتنفيذ الأفكار والمطالب الإسرائيلية لتطبيق "الحكم الذاتي الموسع"[3] في الأراضي الفلسطينية، واعتبرت الولايات المتحدة أن التركيز على عقد المؤتمر الدولي "قد يصرف الأنظار عن القضايا الراهنة

---

(1) **القبس**، 1988/10/20، ص13.

(2) **شئون فلسطينية**، العدد 190، يناير/كانون الثاني 1989، ص144.

(3) محمد عبد الرحمن، **"مناورة رابين، مناورة في فراغ"، شئون فلسطينية**، العدد 193، أبريل/ نيسان 1989، ص93 - 99.

والجوهرية"[1] وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سفيرها في تونس بتاريخ 4 أغسطس/ آب 1989 بطلب صريح إلى قيادة منظمة التحرير تدعوها إلى قبول الانتخابات باعتبارها الحل الوحيد الممكن" والتفاوض مع إسرائيل حول الصيغة المقترحة للانتخابات" على أن يقوم من يتم انتخابهم في الداخل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لتطبيق الحكم الذاتي علي الأراضي المحتلة.[2]

وعلى العموم وجه اسحق شامير رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في 27 يونيه/ حزيران 1990 أعلن فيها أن حكومته: "لن تعترف أبداً بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام، كما لن نقبل بمشاركة مبعدين فلسطينيين وممثلين عن القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني..."[3]

تعليق الحوار الأمريكي – الفلسطيني:

عندما قامت مجموعة تابعة لجبهة التحرير العربية التي يتزعمها أبو العباس بتنفيذ العملية البحرية المسلحة على شواطئ تل أبيب في 30 مايو/ أيار1990، أعلن الرئيس بوش في 21 يونيه حزيران 1990 تعليق الحوار مع منظمة التحرير وإنها وإن لم تتجاوب مع طلبه "بإدانة العملية واتخاذ إجراءات بحق منفذيها"[4] وبذلك يكون قد سقط الاعتبار الذي كان مؤملاً فيه أن يذلل الحوار والعقبات بين منظمة التحرير وإسرائيل.

أما الرهان الفلسطيني على تحول الانتفاضة الفلسطينية الكبرى إلى حالة من العصيان الوطني، فقد تبدد الأمل فيه، بسبب العديد من العوامل التي كان أبرزها، عدم إيفاء الدول العربية

---

(1) المرجع السابق، ص93 – 99.

(2) **صوت الوطن، نيقوسيا**، العدد 1، سبتمبر/ أيلول 1989، ص3.أنظر كذلك: ياسر عبد ربه، **"الموقف الأمريكي يراوح مكانه"**، شئون فلسطينية، العدد 197 أغسطس/ آب 1989، ص154 – 156، وأنظر كذلك ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص387 – 388.

(3) ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص390.

(4) **شئون فلسطينية**، العدد 208، يوليو/ تموز، 1990، ص106 – 109.

بكامل الالتزامات للانتفاضة، التي تعهدت بها في قمتي الجزائر والدار البيضاء، في مجال الدعم المادي للانتفاضة، وكذلك تبعية الاقتصاد الفلسطيني تبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك عدم تبلور رؤيا موحدة للفصائل الأساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر صلاح خلف أن على الانتفاضة: "زعزعة مواقع إدارة الاحتلال الإسرائيلي، الإدارة المدنية، وأن تسير في هذا الاتجاه في خط متصاعد وتستمر فيه، وعلينا نحن أن نُهيئ للانتفاضة... الوسائل المادية اللازمة للتصعيد."[1] أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد عزت عدم نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الإقدام العملي على العصيان المدني إلى عاملين هما: ضعف الإسناد المادي، وعدم تشكل إجماع وطني في هذا الموضوع.[2] أما نعيم الأشهب القيادي في ا لحزب الشيوعي الفلسطيني فقد رأي أن العصيان المدني الشامل: "يعبر بداهة عن كل أشكال التعامل والتعاطي مع سلطات الاحتلال بدءاً من التمرد على قوانينه وأنظمته... وانتهاء بالمقاطعة التامة للتعامل الاقتصادي معه بما في ذلك البيع والشراء والعمل في مؤسساته الاقتصادية... مما يعني امتناع نحو 120 - 150 ألف مواطن فلسطيني... عن العمل داخل إسرائيل.[3]

وفي ظل احتدام الجدل الفلسطيني حول العصيان الوطني الشامل بدأت إسرائيل بتركيز نيرانها على ما أسمته النواة الصلبة للانتفاضة وزيادة نشاط فرق الموت التي شكلتها في صيف 1988، وفرض العقوبات الاقتصادية، مما ساهم في إضعاف الطابع الجماهيري للانتفاضة، وزاد من اندفاع عدد من الفصائل الفلسطينية، نحو تجييش فعاليتها من جهة ثانية.[4]

هكذا وصلت الأمور مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى مفترق الطرق، قطع حوار الولايات المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووصول القوي الأكثر تطرفاً إلى سدة الحكم

---

(1) **الفكر الديمقراطي**، حوار مع صلاح خلف، العدد 7، ص70 (د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، ص391).

(2) ا لمرجع السابق، ص7 - 9.

(3) نعيم الأشهب، "**العصيان المدني بين الطموح والإمكانيات**"، صوت الوطن، العدد 3، نوفمبر/ تشرين الثاني، 1989، ص4 - 5.

(4) سليم تماري، "**مخاطر الرتابة، العصيان المحدود والمجتمع المدني**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 3، صيف 1990، ص12 - 23.

في إسرائيل، وتصاعد موجات الهجرة القادمة من الاتحاد السوفيتي، ومن جهة أخري كان الواقع الرسمي العربي أعجز من أن يمارس أي نوع من الضغوط الفعلية الجادة على الولايات المتحدة، وكانت مبادرة السلام الفلسطينية قد ارتطمت بصخرة التعنت الإسرائيلي بعد كل الذي أبدته منظمة التحرير من مرونة كبيرة، ووافقت على الشروط الأمريكية ومطالبها، وأصبحت الانتفاضة غير قادرة على تحقيق مكاسب جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأمام هذا الواقع الصعب ومفترق الطرق هذا الذي وصلت إليه الأمور، قام العراق بغزو الكويت في الثاني من أغسطس/ آب 1990، لتبدأ بذلك مرحلة أخري جديدة، بملامح وشروط مختلفة أدت إلى الوصول إلى المؤتمر الدولي للسلام في مدريد.

المبحث الثاني

مدريد

(1990 - 1993)

المؤتمر الدولي للسلام في مدريد:

حرب الخليج الثانية وموقف منظمة التحرير الفلسطينية:

عندما أقدم العراق على غزو الكويت في الثاني من أغسطس/ آب 1990، كان العراق قبلها قد أعاد بناء قدراته الاقتصادية والعسكرية بعد انتهاء حربه مع إيران، وقد أثار ذلك ردود فعل أمريكية تمثلت في فرض حظر على توريد التكنولوجيا الحديثة إلى العراق، مما دفع الرئيس العراقي في 2 أبريل/ نيسان إلى اتهام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا علناً بأنهما تدعمان قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، وأنه في حال قيام إسرائيل بالهجوم على المواقع العراقية الصناعية، كما فعلت في السابق فإنه يمتلك أسلحة كيماوية قادرة على تدمير نصف إسرائيل.

وكانت القمة العربية التي عقدت في بغداد في نهاية مايو/ أيار 1990 وضمت الأقطار العربية بما فيها السعودية ودول الخليج، قد أعربت عن دعمها الكامل للعراق في وجه التهديدات والحملات التي يتعرض لها، واتهمت القمة الولايات المتحدة الأمريكية "بتحمل مسئولية أساسية عن إستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية"، وبعد عدة أسابيع شنت الحكومة العراقية حملة إعلامية واسعة على دول الخليج وخاصة على ا لكويت ودولة الإمارات، بحجة قيام هذه الدول بمطالبة العراق بسداد ديونه الكبيرة إليها، ووجهت حكومة العراق مذكرة إلى الجامعة الدول العربية تتهم فيها حكومة الكويت بسرقة النفط العراقي منذ عام 1980.

ومنذ 24 يوليو/ تموز بدأ العراق بتجميع قواته علي الحدود مع الكويت وأقدمت في الثاني من أغسطس / آب على غزو الكويت، وأعلنت في الثامن الشهر نفسه بضم الكويت للعراق.[1]

المبادرة العراقية لحل قضايا الاحتلال في المنطقة:

الثاني عشر من أغسطس/ آب 1990، أعلن الرئيس العراقي صدام حسين عن المبادرة السياسية العراقية من أجل حل أزمة الخليج واعتمدت المبادرة على

الربط بين كل القضايا القائمة في المنطقة.[2] وجاء فيها: "إنني اطرح أن تحل كل قضايا الاحتلال... في المنطقة كلها وفقاً لأسس ومبادئ واحدة، ومنطلقات يضعها مجلس الأمن كما يلي:

أولاً: إعداد ترتيبات انسحاب وفقاً لمبادئ واحدة لانسحاب إسرائيل فوراً وبلا شروط من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وانسحاب سوريا من لبنان، والانسحاب بين العراق وإيران، ووضع ترتيبات لحالة الكويت..." ورأت المبادرة أن تكون البداية في التطبيق لما هو اسبق في الاحتلال.

ثانياً: "نرى أن تنسحب فوراً من السعودية القوات الأمريكية، والقوات الأخرى التي استجابت لمؤامرتها، وأن تحل محلها قوات عربية."

ثالثاً: "أن تتجمد فوراً كل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق..."[3]

---

(1) شئون فلسطينية، **البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي**، العدد 207، يونيه/ حزيران 1990، ص151 - 156. وكذلك أنظر: هنري لورنس، **اللعبة الكبرى، مشرق عربي ومنافسات دولية**، منذ عام 1945، آرمان كولان، بارنس، 1991، ص395 - 398. (ورد في ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص393).

(2) "مبادرة الرئيس صدام حسين من أجل حل الأزمة في الخليج"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 4، بيروت، خريف 1999، ص256 - 257.

(3) المرجع السابق.

منظمة التحرير تؤيد المبادرة السياسية العراقية:

واستجابة من منظمة التحرير لهذه المبادرة التي رأت فيها عناصر إيجابية أصدرت بياناً في تونس بتاريخ 18 أغسطس/ آب 1990 اعتبرت فيه أن أهم ما أعلن بعد القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة هو: "المبادرة العراقية التي تضمنت عناصر إيجابية رحبت بها القيادة الفلسطينية، باعتبارها تحتوي على استعداد العراق في البحث في ظروف الانسحاب والترتيبات من الكويت، وما بين العراق وإيران... والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس..." وأعلن البيان عن استغراب منظمة التحرير من أن: "الولايات المتحدة الأمريكية التي تحشد أساطيلها... بدعوى حماية الشرعية الدولية، هي التي وقفت دائماً، وعلى مدي ربع قرن ضد تمكين مجلس الأمن... من اتخاذ أي قرار أو إجراء لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي واحتلال الأرض الفلسطينية والعربية."[1]

وعلى العموم كان الموقف العربي قد انقسم إلي محورين رئيسيين بسبب الغزو العراقي للكويت، فعندما أصدرت الجامعة العربية بياناً بإدانة الغزو عارضه عدد من ممثلي

الدول العربية، وكان من بينهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة في 10 أغسطس/ آب انقسمت الدول العربية إلى مجموعتين، المجموعة الأولي أيدت وجود قوات دولية من الولايات المتحدة والعديد في الدول العربية الأخرى بناء على سماح المملكة السعودية على إرسال قوات عسكرية أمريكية للمرابطة على أرضها، ومنحت الأمم المتحدة في القرار رقم 665 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 25 أغسطس شرعية دولية للتدخل العسكري الدولي في الخليج بهدف ضمان احتواء الخطر الذي فرض علي العراق، وكان من بين هذه المجموعة التي شاركت مع القوات الدولية كل من مصر وسوريا والمغرب.

---

(1) "**بيان منظمة التحرير الفلسطينية حول أزمة الخليج**"، شئون فلسطينية العدد 210، أيلول 1990، ص158 - 160.

أما المجموعة الثانية فكانت تلك التي عارضت التدخل الأجنبي في الخليج وتمسكها بمبدأ معالجة الأزمة في الإطار العربي، وكانت منظمة التحرير من المجموعة الثانية.[1]

وفي كل الأحوال تركت حرب الخليج الثانية وما نتج عنها انعكاسات سلبية خطيرة على القضية الفلسطينية، وعلى أوضاع الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية وخارجها، وطرحت سؤلاً جدياً عن مصير منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسي. فقد أدت الحملة الواسعة التي استهدفت الفلسطينيين العاملين في الكويت والسعودية، وبعض بلدان الخليج الأخرى إلى تهجير مئات الآلاف منهم، وقطعت بلدان الخليج علاقاتها مع قيادة المنظمة وأوقفت دعمها المالي، وقد رأت الولايات المتحدة وإسرائيل أن ذلك فرصة تاريخية للتخلص من منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت هناك أيضاً أفكار لحل المجلس الوطني وعمل انتخابات في الضفة وغزة تحت رعاية الأمم المتحدة للتخلص من منظمة التحرير فالإدارة الأمريكية سبق لها أن رفضت رفضاً قاطعاً مسألة الربط بين أزمتي الخليج والشرق الأوسط ووعدت بفتح ملف الصراع العربي الإسرائيلي بعد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت.[2]

إدارة بوش تطلق مبادرتها لحل الصراع في الشرق الأوسط:

بعد انتهاء حرب الخليج، سارعت الإدارة الأمريكية إلى إطلاق مبادرتها السياسية التي طرحها الرئيس بوش في خطاب ألقاه في السادس من مارس/ آذار 1990، جلسة الكونجرس المشتركة بشأن الشرق الأوسط جاء فيها: "آن الأوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس "قراري مجلس الأمن الدولي 242، 338، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام... الذي ينبغي أن يوفر الأمن

---

(1) هنري لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص398 - 401. وأنظر **شئون فلسطينية**، العدد 207، يونيو/ حزران، 1990، ص151 - 156. وكذلك أنظر **شئون فلسطينية**، العدد 212، نوفمبر/ تشرين الثاني، 1990، ص91 - 97. وكذلك أنظر: تيسير العاروري، "**القضية الفلسطينية بعد حرب الخليج**"، صوت الوطن، العدد 20، أبريل/ نيسان، ص- 10.

(2) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 7، صيف 1991، ص185 – 186.

والاعتراف بإسرائيل واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين."[1] وقد احتوت المبادرة على النقاط التالية:

1- علينا أن نعمل معاً لإنشاء ترتيبات أمنية في المنطقة.

2- يجب أن نعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل...

3- يجب أن نعمل على إتاحة فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط... لابد أن يقوم السلام الشامل على قاعدة قراري مجلس الأمن 242، 338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ولابد أن يصاغ هذا المبدأ على نحو يضمن لإسرائيل الأمن والاعتراف بها ويضمن للفلسطينيين حقوقهم السياسية المشروعة... لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي...

4- يجب أن ننشط النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط من أجل السلام والتقدم.[2]

وبناء على مبادرة الرئيس بوش وخطابه أمام الكونجرس باشر جيمس بيكر في 12 مارس/ آذار أول جولة له في الشرق الأوسط .

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد رحبت بمبادرة الرئيس بوش رغم إصرار الإدارة الأمريكية على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من جهود التسوية والاكتفاء باتصال وزير خارجيتها بممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وقد وافقت منظمة التحرير على عقد لقاء بين الوزير الأمريكي ووفد من الشخصيات الوطنية في الداخل تم عقده في مبنى القنصلية الأمريكية في القدس بتاريخ 12مارس/ آذار 1991، وتم

---

(1) **الواشنطن بوست**، 7 مارس/ آذار، 1971. (ورد في عمر مصالحه، **السلام الموعود**، دار الساقي، ترجمة وديع اسطفان، وماري طوف، الطبعة الأولى، بيروت، 1994، ص51).

(2) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 7، صيف 1991، ص185 - 186 وكذلك أنظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1992، ص122. وكذلك أنظر ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص400، وكذلك محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص131، وكذلك انظر: **الطريق للسلام**، ملف المؤتمر الدولي، تقديم صلاح منتصر، دار المعارف، القاهرة، 1991، ص26 - 30.

عقد لقاءين آخرين في 9، 10أبريل/ نيسان 1991، وكان الوفد الفلسطيني يؤكد في لقاءاته ولاءه لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان الخوف في ا لساحة الفلسطينية أن يشكل ذلك تجاوزاً نهائياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.[1]

التشدد الإسرائيلي والموافقة الأمريكية عليه :

وفي 8 أبريل/ نيسان باشر جيمس بيكر جولته الثانية إلى بلدان الشرق الأوسط، وقد اتفق الجانب الأمريكي والإسرائيلي حول شروط وسبل التفاهم التي توصل إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط وشملت نقاط التفاهم عقد مؤتمر إقليمي للسلام، بإشراف ورعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، واشترطت إسرائيل أن يعيد الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية كاملة مع إسرائيل قبل انعقاد مؤتمر السلام، وأن يكون هذا المؤتمر احتفالياً، ولا يفرض حلولاً، ويؤدى إلى مفاوضات مباشرة، وأن الوفد الفلسطيني يجب أن يكون من ممثلي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تكون المفاوضات على أساس مرحلتين، الأولى بشأن الحكم الذاتي، تعقبها بعد ثلاث سنوات مفاوضات حول التسوية النهائية.[2]

أهم التأكيدات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية حول أسس المفوضات :

(تل أبيب، 15 أكتوبر/ تشرين الأول 1991)

1- الهدف الأساسي للمفاوضات هو إرساء سلام حقيقي....

2- لن يكون لمؤتمر السلام سلطة فرض وجهة نظره على الأطراف.

3- المفاوضات بين الأطراف مباشرة.

---

(1) ماهر الشريف، "**جدل فلسطيني حول آفاق المستقبل بعد حرب الخليج**"، العالم الثالث، العدد 1، أكتوبر/ تشرين الأول 1991، ص24، وكذلك ربعي المدهون، "**ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر**"، شئون فلسطينية، العدد 217 - 218، أبريل/ نيسان – مايو/ أيار 1991، ص142 - 147.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينية، "**نقاط التفاهم التي أقرت مع وزير الخارجية الأمريكية جيمي بيكر كما رفعها وزير الخارجية الإسرائيلية دافيد ليفي**"، العدد 6، ربيع 1991، ص179 - 180.

4- لا تعتزم الولايات المتحدة إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير.

5- الفلسطينيون المشاركون في مؤتمر السلام سيكونون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

6- الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة.

7- لإسرائيل الحق في تفسير قراري مجلس الأمن 242، 338 كما تريد.

8- لإسرائيل الحق بحدود آمنة تضمن أمنها.

9- الولايات المتحدة مستعدة لضمان الحدود المستقبلية.

10- الولايات المتحدة تضمن أمن إسرائيل.[1]

ولقد قام بيكر خلال عام 1991 بثماني جولات في الشرق الأوسط وقد تم الاتفاق مع الأطراف العربية وإسرائيل أن تجري المفاوضات الثنائية على أساس القرارين 242، 338، كما تم الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تبحث قضايا متنوعة على المستوي الإقليمي، مثل الرقابة على الأسلحة، الأمن، والمياه، واللاجئين، والتنمية وغيرها.

وقد أتاح الوضع العربي والإقليمي والدولي للولايات المتحدة احتكار هذا المؤتمر الذي رتبته ووجهته وفقاً لفلسفتها ومشيئتها بالتعاون والتفاهم في كل تفاصيله مع إسرائيل.[2] فكان لها ما أرادت، فلم تسمح بوفد مستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تسمح بوفد يمثل الأمم المتحدة ورفضت حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية "عصمت عبد المجيد" ولو بصفة عضو مراقب "حيث لم تعد في الساحة الدولية رؤيتان أو اكثر لحل الصراع في الشرق الأوسط، فاختفى الاتحاد السوفيتي ومعه رؤيته، وتراجعت أوربا نحو الموقف الأمريكي، ولم تعد هناك حركة عدم انحياز التي انضوت في إطار السياسة الأمريكية منذ اللحظة الأولي لمقدمات حرب الخليج."[3]

---

(1) خالد الحسن، **حول اتفاق غزة أريحا أولاً**، (تقديم وأشرف)، الرباط 1993، ص70. وكذلك انظر: السفير طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص205.

(2) محمد خليفة، **السلام الفتاك، سلام أشد هولاً من الحروب**، الجمع والصف الإلكتروني، الطبعة الأولى، الجيزة، 1995، ص37.

(3) عبد الله عواد، **الحل والدولة (غزة – أريحا)**، مؤسسة دار العلم للنشر والدراسات، رام الله، 1994، ص16.

ويؤيد هذا القول وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر مهندس عملية السلام في الشرق الأوسط عام 1991 حيث يقول: "إن الظرف الآن مناسب لحل أزمة الشرق الأوسط المستعصية، لا سيما بعد التغييرات التي حصلت في الاتحاد السوفيتي، وكذلك النتائج التي انتهت إليها حرب الخليج."(1)

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تستثمر مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي تهيأت في وقت واحد، والتي جعلت من الممكن عقد هذا المؤتمر بهذه الشروط.

ويصف محمود عباس (أبو مازن) هذا المؤتمر بقوله: "إن مؤتمر مدريد قد يكون أهم حدث يقع في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، وجاء بعد حروب وثورات استمرت أكثر من ستين عاماً..."(2)

مذكرة فيصل الحسيني إلى جيمس بيكر:

تقدم فيصل الحسيني إلى وزير الخارجية الأمريكي في 20 أبريل/ نيسان 1991 بمذكرة يوضح فيها الموقف الفلسطيني بعد مراجعة مضمون ونتائج الاجتماعات السابقة التي تمت مع بيكر والتي من أهمها: أن الفلسطينيين أبدوا التزاماً أصيلاً بالسلام من خلال الجهود المتواصلة لمنظمة التحرير الفلسطينية للحفاظ على حوار إيجابي وقنوات اتصال مع الولايات المتحدة، فإننا مقابل ذلك ما زلنا نشهد إصراراً إسرائيلياً على توسيع وتكثيف نشاطها الاستيطاني ومصادرة الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي تواصل فيه سياسة القسوة والقمع الوحشي ضد الفلسطينيين.

ومن ناحية ثانية فإن إسرائيل تفرض على عملية السلام شروطاً وقيوداً لا يمكن القبول بها، وهذه شروط مسبقة لاشتراكها في هذه العملية، إن هذه المواقف تؤدي إلى استحالة المشاركة

---

(1) محمد خليفة، **السلام الفتاك**، ص21.

(2) محمود عباس (أبو مازن)، **مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، بيروت، خريف 1991، ص104 وأبو مازن، محمود عباس هو من القيادة الفلسطينية وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وهو مهندس الاتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية، ومهندس اتفاق أوسلو وموقعه.

الفلسطينية، وتنسف الجهود الأمريكية. وتناولت المذكرة التنكيل الذي يتعرض له الفلسطينيون في الكويت، وحض الإدارة الأمريكية على التدخل لوقف عمليات الاعتقال

والتعذيب والقتل، والطرد الجماعي، وتزداد معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال من

خلال معاناة الفلسطينيين في الكويت، ولا بد لعملية السلام أن تقوم على معايير واحدة من العدالة.

وتناولت المذكرة مسألة التمثيل الفلسطيني، وقالت إننا نتمسك بحقنا في اختيار قيادتنا الشرعية، ونؤكد مرة أخري ولاءنا لمنظمة التحرير الفلسطينية قيادتنا الشرعية الوحيدة، كما نؤكد قناعتنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المخّولة بصلاحية تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته وتوقيع أي اتفاقات نيابة عنه في كافة أماكن تواجده. إن أي سلام دائم وشامل وعادل لابد أن يستند على الإقرار بهذه الحقيقة.(1)

وأوضحت المذكرة المسلمة إلى وزير الخارجية الأمريكية بيكر أن مضمون عملية السلام يجب أن تعنى بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بعيداً عن التفسيرات الإسرائيلية وممارساتها التي تستهدف السيطرة والهيمنة.

ومن البداية يجب تناول ومعالجة التأكيدات والضمانات لمنع إسرائيل من التلاعب بمتطلبات عملية السلام، ونسفها بأي شكل من الأشكال، ويجب تبنى مرجعية قانونية لعملية السلام بكاملها، مستندة إلى الشرعية الدولية وملزمة لكل الأطراف.

فالأرض مقابل السلام يجب أن تنهي الاحتلال الإسرائيلي اللاشرعي لجميع الأراضي التي احتلتها عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين المستقبل. وكذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في العودة، وفي الاستقلال، والسيطرة على أرضية وعلى مصادر ثروته هي من أساسيات ممارسة السيادة.

---

(1) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، **وثائق المفاوضات العربية الإسرائيلية**، 1949 - 1991، ص236.

إن فهمنا لاجتماعاتنا معكم يقوم على اعتبارها خطوات استكشافية تستهدف إطلاق عملية السلام، ولا يجوز إساءة تفسير هذه الاجتماعات على أنها مفاوضات أو موافقة ضمنية.

هذه المذكرة التي أبرزنا أهم ما جاء فيها وهي باسم الشخصيات المشاركة في اللقاء، تعبر عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً كاملاً وتبين أبعاد هذا الموقف.

منظمة التحرير تبين الإجراءات المطلوبة من إسرائيل قبل مؤتمر مدريد:

بتكليف من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وجهت اللجنة الفلسطينية الخاصة والتي تشكلت من الداخل والخارج ومن شخصيات فلسطينية[1] مثل: إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد، ووليد الخالدي، وباسل عقل، وناصر القدوة، وعفيف صافية وحنان عشراوي وفيصل الحسيني وآخرون. وقدمت بهذا الشأن مذكرة إلى إسرائيل عبر واشنطن في 19 أغسطس/ آب 1991، وحوت المذكرة 28 بنداً أبرزها وقف النشاط الاستيطاني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن بإعادة المبعدين، والإفراج عن المعتقلين، وإلغاء كافة القيود، ووقف هدم البيوت وغيرها.

وقد أوضح عفيف صافيه أن هذه المذكرة أعدتها اللجنة الفلسطينية المكلفة من قبل قيادة منظمة التحرير في تونس، بعد 35 ساعة من النقاش المستفيض الذي عالج أربع نقاط محددة هي:

أولاً: البحث في مسيرة العمل السياسي الفلسطيني منذ العام 1988 وحتى اليوم.

ثانياً: النقاط التي يجب إدراجها في رسالة الضمانات المطلوبة من واشنطن.

ثالثاً: الصيغ المختلفة لحل عقدة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي.

رابعاً: الترابط بين المرحلة الانتقالية والحل النهائي بالنسبة إلى الأرض المحتلة، ثم ما هو المطلوب من الإسرائيليين في رسالة إجراءات بناء الثقة.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص237.

(2) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، **"وثائق، المفاوضات العربية الإسرائيلية (1949 – 1991)**، ص237 - 238.

مذكرة التفاهم الأمريكية للفلسطينيين:

كان الرد الأمريكي في 16 أيلول/ سبتمبر 1991 يتمحور حول ست نقاط أساسية هي:

أولاً: حول أساس التسوية: إن سلاماً شاملاً يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن نتيجة كهذه يجب أن توفر أيضاً الاعتراف والأمن لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن العملية التي نسعى لصنعها ستقدم فرصة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: حول آلية المؤتمر:

أ– الولايات المتحدة لا تدعم الربط بين المسارات المختلفة.

ب– المحادثات الثنائية المباشرة تبدأ خلال يومين من الجلسة الافتتاحية والمحادثات المشتركة حول القضايا الإقليمية خلال أسبوعين.

ج– ستبذل الولايات المتحدة جهدها لضمان التقدم على كلا المسارين.

د– الولايات المتحدة لا تدعم أية عملية موازية منافسة في مجلس الأمن الدولي.[1]

ثالثاً: حول التمثيل الفلسطيني:

أ– نعتقد أن وفداً أردنياً – فلسطينياً مشتركاً يقدم اكثر الطرق الواعدة لإنجاز الحقوق الفلسطينية السياسية.

ب– الفلسطينيون فقط هم الذين بإمكانهم أن يختاروا أعضاء وفدهم الذي لن يكون عرضه لأي "فيتو" من أي طرف. إن أعضاء هذا الوفد سيكونون فلسطينيين من المناطق يوافقون على مسارين وبمراحل وعلى استعداد للعيش بسلام مع إسرائيل، ولا يمكن إجبار أي طرف على الجلوس مع أي شخص لا يريد الجلوس معه.

---

(1) المرجع السابق، ص238 - 239.

ج- الفلسطينيون أحرار بإعلان جزئهم من الوفد المشترك، وأن اختيارهم لأعضاء وفدهم لا يؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية..

د- موقف الولايات المتحدة هو أن القدس يجب أن لا تكون مطلقاً مرة أخرى مدينة مقسمة، ووضعها النهائي يجب أن يحدد خلال المفاوضات، وللمقدسيين الحق في التصويت في الانتخابات، وأن الشرق مقدسيين والفلسطينيين خارج المناطق المحتلة الذين تنطبق عليهم المعايير يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية.

رابعاً: حول الاستيطان: الولايات المتحدة عارضت وستواصل معارضة النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة عام 1967 والذي يبقي عقبة في طريق السلام.

أما خامساً فهي حول الفترة الانتقالية، وتشمل النقل السلمي والمنظم للسلطة من الإسرائيليين إلى الفلسطينيين، أما سادساً فيرى الأمريكان أنه لا أحد يستطيع فرض النتيجة مقدماً.[1]

إن هذه الرسالة الأمريكية للفلسطينيين أخذت بكثير من الاهتمام المطالب الإسرائيلية، وفيها كثير من التهرب وعدم الالتزام مثل موضوع القدس والاستيطان وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل شعبها وطبيعة المؤتمر.

وكانت أحداث يوليو/ تموز التي تمثلت على الصعيد العربي بموافقة سوريا على حضور مؤتمر السلام إثر رسالة تسلمها الرئيس السوري حافظ الأسد من الرئيس الأمريكي جورج بوش[2] وعلى الصعيد الدولي بعقد قمة سوفيتية – أمريكية عقدت في موسكو في نهاية شهر يوليو/ تموز 1991 وأكدت عزم البلدين على عقد المؤتمر في تشرين الأول – أكتوبر 1991 لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وبتأثير هذين التطورين قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد دورة جديد للمجلس الوطني تبحث أسس المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام.[3]

---

(1) المركز العربي للأبحاث، **وثائق، المفاوضات العربية الإسرائيلية (1949 – 1991)**، ص239.

(2) **شئون فلسطينية**، العدد 221 - 222، أغسطس/ آب – سبتمبر/ أيلول، 1991، ص111.

(3) المرجع السابق، ص120 - 121.

المجلس الوطني الفلسطيني يعقد دورته العشرين:

انعقدت في الجزائر ما بين 23 - 28 سبتمبر/ أيلول 1991 الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، وأشار المجلس في البيان السياسي الصادر عنه إلى أن التطورات الإقليمية والدولية، وأهمها حرب الخليج، والتغيرات التي حدثت في المجموعة الاشتراكية، مما أدي إلى تبدل جوهري في موازين القوي، وقد فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية التعامل بروح المسئولية السياسية، والواقعية الوطنية مع المستجدات الناشئة، وجعلتها ترحب بالجهود والمساعي السلمية الجارية بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط. ودعا البيان كذلك: إلى إنجاح عملية السلام وفقاً للشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل وفدها إلى مؤتمر السلام من الداخل ومن الخارج بما في ذلك القدس التي يجب اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المحتلة، ووقف الاستيطان، وتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتنسيق المواقف العربية بما يضمن الحل الشامل.[1]

بوش وجورباتشوف يوجهان دعوة إلى المشاركين في مؤتمر السلام:

وجه الرئيسان جورج بوش وميخائيل جورباشوف دعوة إلى الدول التي ستشارك في مؤتمر السلام في الثلاثين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1991 في مدريد. وتنص الدعوة على أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة وأن الحكومات المدعوة هي إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن، أما الفلسطينيون فيدعون جزءاً من الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، وستدعى مصر بصفة مشارك، وتؤكد الدعوة أنه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف، وتنص الدعوة كذلك على أن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني من خلال الوفد المشترك ستدور على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيب الحكم الذاتي المؤقت بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وتدوم

(1) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، **وثائق، المفاوضات العربية الإسرائيلية، 1949 – 1991**، ص339 - 340.

ترتيبات الحكم الذاتي خمسة أعوام، على أن تجري بدءاً من العام الثالث المفاوضات في شأن الوضع الدائم.[1]

وستدور هذه المفاوضات في شأن الوضع الدائم والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية على أساس القرارين 242، 338.

ومن الواضح أن الاتحاد السوفيتي قد تبنى إلى حد كبير سياسة الولايات المتحدة، وخاصة عندما عقدت القمة الأمريكية – السوفيتية في موسكو في 31 يوليو/ تموز 1991، وتطابقت وجهتا نظريهما اتجاه المؤتمر ولم يتمكن الاتحاد السوفيتي من تغيير الشروط القاسية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أقرب إلى الإملاءات وخاصة فيما يتعلق بحضور منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل الوفد، إلى هذا المؤتمر.

"لقد تأثرت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق بجملة من المصاعب والأزمات الداخلية، إذ انزوت تقريباً كل سمات السياسة والتحرك والمبادرة في المجال الخارجي، اللهم إلا في مجال التنازلات العسكرية الموجهة للولايات المتحدة والغرب عموماً."[2]

ويبين التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن الانشغال بالأزمات قد: "بدا اكثر ما يكون في غضون عام 1991، حيث أدت المصاعب السياسية والاقتصادية إلى الانشغال العام بتلك الأزمات على حساب التحرك الخارجي."[3]

منظمة التحرير الفلسطينية أمام خيارات صعبة:

عندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين: "كان هامش مناورة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد اصبح ضعيفاً جداً إذ باتت مسألة مؤتمر السلام محصورة في مكان

---

(1) المرجع السابق، ص246 - 247.

(2) **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات ا لسياسية والاستراتيجية بالأهرام لعام 1991، ص118.

(3) المرجع السابق.

انعقاده وزمانه."[1] حيث قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بجولته الثامنة والأخيرة بهدف البت في هذين الأمرين، وتسلم الرد الفلسطيني على مقترح مشاركة وفد عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء مدينة القدس الشرقية في أعمال مؤتمر السلام، حيث كانت اتصالات الوزير الأمريكي تتم مع وفد من الشخصيات الوطنية في الداخل برئاسة فيصل الحسيني.[2]

ولكي تبلور قيادة منظمة التحرير الرد النهائي على هذه المشاركة دعت إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 1991 الذي شهد صراعاً كبيراً بين أنصار المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام ومعارضيها.[3]

وأسفر اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1991 عن صدور قرار أيده 60 عضواً وعارضه 15 عضواً، وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت، أعلن موافقة منظمة التحرير على حضور مؤتمر السلام، مع تأكيد حقها في تشكيل وفدها إلى هذا المؤتمر، وضرورة الوقف الفوري للاستيطان، وأبدى المجلس المركزي استعداد المنظمة بقبول فكرة الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك.[4]

افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط:

افتتح مؤتمر مدريد للسلام في 30 أكتوبر/ تشرين الثاني 1991 وقد افتتحه رئيس الوزراء الأسباني فيليب غونزالس، وكان برئاسة الرئيس بوش، وجورباتشوف، وحضور وفود: إسرائيل، لبنان،

---

(1) ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص405.

(2) د. وليد مصطفي، "**المجلس الوطني الفلسطيني، نظرة من الداخل**"، صوت الوطن، العدد 26 أكتوبر/ تشرين الأول، 1991، ص7 – 9. وكذلك أنظر: **الطليعة، القدس**، 1991/10/17، ص3. وللمزيد أنظر مجلة الدراسات الفلسطينية انظر: **التقرير الإستراتيجي العربي**، 1991، ص305 – 307. وكذلك انظر سميح شبيب، "**نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة**"، **شئون فلسطينية**، العدد 227 – 228، فبراير/ شباط – مارس آذار 1992، ص11 – 113.

(3) نايف حواتمه، **الحرية 1991/11/3**، ص18 – 19.

(4) **الطليعة، القدس**، 1991/10/17، ص3. وللمزيد أنظر: **مجلة الدراسات الفلسطينية** أنظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، 1991، ص305 – 307، وكذلك انظر: سميح شبيب، "**نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة**"، **شئون فلسطينية**، العدد 227 – 228، فبراير/ شباط – مارس/ آذار، 1992، ص111 – 113.

مصر، سوريا، ووفد أردني – فلسطيني مشترك، ووفد المجموعة الأوربية، بالإضافة إلى الوفد المراقب من الأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، وكذلك حضره الأمير بندر بن سلطان عن السعودية.

والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، كان برئاسة كامل أبو جابر وزير خارجية الأردن، وتشكل الفريق الفلسطيني من ممثلي عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بإستثناء مدينة القدس الشرقية، اختارتهم منظمة التحرير الفلسطينية، وكان رئيس هذا الفريق حيدر عبد الشافي أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

وكانت جلسات المؤتمر العلنية، التي استمرت ثلاثة أيام مجرد مهرجان خطابي. ففي الجلسة الافتتاحية تحدث الرئيس بوش موضحاً أهداف المؤتمر: "نجئ إلى مدريد بمهمة أمل، لبدء العمل من أجل حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط..." ويقول أيضاً: "إن ما نسعى إليه هو عملية مفاوضات مباشرة على مستويين: بين إسرائيل والبلدان العربية من جهة، وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخري، وتستند المفاوضات إلى قراري مجلس الأمن 242، 338."[1]

واقتصر اليوم الأول على كلمات رؤساء الوفود، أما اليوم الثاني فكان للردود والتعليقات، وعلى العموم فقد كان المؤتمر مجرد افتتاح لما سيأتي بعده من مفاوضات.

وقد انقسمت المفاوضات بعد عملية الافتتاح الإعلامية والتي قد حضرها 4665 صحفياً في القصر الملكي في مدريد إلى قسمين:

القسم الأول: وهو المفاوضات الثنائية، والتي تبحث في صميم الموضوعات، وجوهر الخلاف ويطلق عليها اسم: "المسارات السياسية"

القسم الثاني: وهو المحادثات "المتعددة الأطراف".

---

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، **وثائق مؤتمر مدريد، كلمات ممثلي الوفود**، العدد 8، ص185 – 245. وكذلك أنظر: المركز للتوثيق، وثائق المفاوضات، ص178 وما بعدها.

وعقدت الجلسة الأولي من المفاوضات الثنائية لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط في الثالث والرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1991. أما مرحلة "المباحثات متعدد الأطراف، فقد افتتحت في موسكو، من خلال المؤتمر الذي عقد يومي 29، 28 نوفمبر/ كانون الثاني1991.[1]

الأسس المرجعية لمؤتمر مدريد:

يقوم مؤتمر مدريد على ثلاثة أسس:

أولاً: خطاب الرئيس الأمريكي بوش أمام الكونجرس في 6 مارس/ آذار 1991 الذي بين فيه أساس عملية السلام التي تتكون من أربع نقاط، سبق ذكرها وتتمحور حول: قراري مجلس الأمن رقم 242، 338، والأرض مقابل السلام والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ثانياً: رسالة الدعوة التي تم تسليمها لكافة الأطراف.

ثالثاً: رسائل الضمانات الأمريكية للأطراف.

وعلى هذه الأسس بدأت المحادثات الثنائية بين الأطراف.

الجلسات الثنائية بين الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي:

ويبين محمود عباس في كتابه طريق أوسلو سير التفاوض في الجلسات الخمس الأولى فيقول: لقد بدأنا المفاوضات في ممرات مبني وزارة الخارجية الأمريكية، وسميت بمفاوضات الكوريدور "وبدأنا يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول 1991... لقد تمركز مسار تفاوض الطرفين في الجولات الخمس الأولي والتي تمت في عهد الليكود، حول مواضيع محددة، وقضايا اكثر تحديداً، إلا أننا لاحظنا أن كل طرف

---

(1) بكر عبد المنعم، **مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، بيروت، 1994، ص17. وانظر كذلك: محمد حسنين هيكل، **أوهام السلام**، ص242، وانظر صلاح منتصر، **الطريق إلى السلام**، دار المعارف ، القاهرة، 1991، ص15، وانظر عبد الله عواد، **الحل والدولة، غزة – أريحا**، مؤسسة دار العلم للنشر والتوزيع، رام الله، 1994، ص17. وانظر، موشية ماعوز، **سوريا وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام**، ترجمة لينا وهب، الطبعة الأولي، دار الجليل للنشر، عمان، 1998، ص218 وما بعدها.

وقف عند نقطة معنية دون أي تقدم، حيث أن الوفد الإسرائيلي اقفل جميع الطرق أمام أي خطوة إيجابية نحو التقدم."[1]

وسنستعرض هنا الجولات الثنائية بين الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي.

الجولة الأولى:

منذ اللحظة الأولى، حاولت إسرائيل وضع العقبات كي تعطل الاجتماعات الثنائية

وأن تنقلها خارج مدريد، لتجري بين إسرائيل والعواصم العربية، لتخفيض فرص التنسيق بين الوفود العربية، ولمحاولة التطبيع مع كل عاصمة على حده قبل التوصل إلى خطوات عملية للانسحاب الإسرائيلية.

وقد رفضت الوفود العربية، وأصرت على عقد اللقاء في مدريد، واستطاع الوفد الفلسطيني إقناع الولايات المتحدة باستحالة عقد هذه المفاوضات في إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، لمخالفة ذلك لاتفاقات جنيف الرابعة التي تنص بعدم شرعية أية اجتماعات لتقرير مصير مناطق محتلة تحت سلطة الاحتلال.[2]

ولم تحقق هذه الجلسة شيئاً يذكر على صعيد التفاوض، وكان أبرز ما قدمته هذه الجلسة هو التأكيد على الهوية الفلسطينية الوطنية المستقلة، حيث عومل رئيس الوفد الفلسطيني على قدم المساواة مع الوفود الأخرى في كافة الإجراءات مثل مقابلة الرئيس بوش وملك أسبانيا ورئيس وزرائها، وكان من المهم التأكيد على بروز شخصية الوفد الفلسطيني بأداء ملتزم وموحد تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(1) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص140 وانظر كذلك: السفير طاهر شاش، **مباحثات الرواق (4 – 17 ديسمبر/كانون الأول1991)** ص222.

(2) أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، وكالة الأهرام للتوزيع، الطبعة الأولي، القاهرة، 1993، ص114 - 115. وانظر كذلك بالنسبة إلى الجلسة الثالثة، بكر عبد المنعم، **مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ص50.

الجولة الثانية:

عقدت الجولة الثانية في واشنطن في الفترة من 10 إلى 18 ديسمبر/كانون الأول 1991. وفي هذه الجلسة رفض الأمريكيون طلباً إسرائيلياً بعقد المفاوضات الثنائية بطريقة تبادلية بين إسرائيل والدول العربية، لمخالفتها لإتفاقية جنيف الرابعة.

وكانت في هذه الجولة محاولات أمريكية واضحة لعزل الوفد الفلسطيني عن قيادته في منظمة التحرير الفلسطينية، وأعطيت الأولية للمفاوضات مع الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، على حساب المسار الفلسطيني، لتلبية رغبات إسرائيل بعدم تبعية الوفد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى العموم لم تشهد هذه الجولة تحقيق أي تقدم على صعيد المفاوضات.

الجولة الثالثة: (من 13 - 16 يناير/كانون الثاني 1992):

بعد التعثر الذي شهدته المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن، استمر الطرفان في التفاوض في ردهات مبني وزارة الخارجية الأمريكية، ولم يتم الدخول إلى القاعات المخصصة لذلك، حتى أعلن رؤساء الوفود الثلاثة: الأردني والفلسطيني والإسرائيلي يوم 13 يناير/كانون الثاني 1992 أنهم توصلوا على اتفاق حول الخلاف الإجرائي الذي أعاق المحادثات، ويقضى هذا الاتفاق بأن تتفاوض إسرائيل مع الفلسطينيين والأردنيين من خلال لجنتين منفصلتين.

وأعلنت حنان عشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني في نهاية الجلسة الثالثة أن الوفد الإسرائيلي أرغم على الجلوس وجهاً لوجه وعلى قدم المساواة مع الوفد الفلسطيني، و أعلنت عن عدم حصول أي تقدم في المفاوضات.[1]

(1) طلال أبو عفيفة، **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، 1897 - 1997، القدس، الطبعة الأولى، 1998، ص549.

كان الاتفاق قد تم بشأن المسار الفلسطيني بأن يتشكل من 9 فلسطينيين و2 أردنيين و11 إسرائيلياً وأن يتشكل المسار الأردني بنفس العد معكوساً 9 أردنيين و2 فلسطينيين. وتفتتح كل جولة باجتماع عام يحضره 8 فلسطينيين و11 أردنياً و13 إسرائيلياً.[1]

وتقدم الوفد الفلسطيني بعدة أوراق: ورقة يطالب فيها بوقف الاستيطان، وأخري بشأن انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان والثالثة تتضمن أقتراحاً بشأن "الخطوط العامة للمشروع الفلسطيني للترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي."

واعتبرت الورقة المقدمة بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي أن الغرض هو كفالة النقل السلمي والمنظم للسلطة من إسرائيل إلي السلطة الوطنية الفلسطينية، وحدد المشروع الملامح الرئيسة لسلطة الحكم الذاتي وأن ولايتها تشمل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بكل الأراضي والموارد الطبيعية ومصادر المياه وجوف الأرض والمياه الإقليمية، والمجال الجوي، كما تشمل ولايتها كل الأشخاص، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وعلى أن السلطة الفلسطينية منتخبه، وتمارس التشريع والتنفيذ والقضاء، وانتخاب السلطة فيكون حراً وتحت إشراف دولي، ويتعين انسحاب القوات الإسرائيلية قبل إجراء الانتخابات من المناطق الآهلة بالسكان.[2]

أما الأمن فيلزم وضع ترتيبات لكفالته، وإنشاء قوة شرطة محلية للمحافظة على الأمن والنظام العام.

كما قدم الوفد الفلسطيني مشروعاً لجدول الأعمال عن كيفية الإجراءات التحضيرية لإقامة السلطة الفلسطينية، مثل وقف الاستيطان والحماية الدولية للفلسطينيين وكذلك هيكل السلطة وولايتها.

أما الجانب الإسرائيلي فقدم مشروعاً بشأن الهدف من المفاوضات، وهي الترتيبات الانتقالية، وقواعد إقامة هيئة الحكم الذاتي وهيكلها.

---

(1) السفير طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص231، ويعتبر السفير طاهر شاش هو المستشار القانوني للوفد الفلسطيني.

(2) المرجع السابق، ص232.

وقد اتضحت منذ البداية المواقف التفاوضية لكلا الطرفين، فالوفد الإسرائيلي تراجع عن صيغة اتفاق كامب ديفيد، وتفادي تعبير "السلطة الفلسطينية". وأغفل الكلام عن انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية و إدارتها المدنية ونقل سلطاتهما، واعتبر ممارسة الفلسطينيين لعدد من المجالات تفويضاً من جانب إسرائيل. وكان الوفد الفلسطيني يطالب في كل جلسة بالوقف الفوري للاستيطان، وقيمة هذه الجلسة هي تعريف كل طرف على ما يطرحه الطرف الآخر.

الجولة الرابعة: (24 فبراير/ شباط – 4 مارس/ آذار 1992):

تم استئناف المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي وأعد الجانب الفلسطيني خطة موسعة، أكثر تفصيلاً من الخطة السابقة وقدم الجانب الإسرائيلي ورقة حول نفس الموضوع أسماها "أفكار للتعايش السلمي في المناطق خلال الفترة الانتقالية." وتضمنت عدة مبادئ مثل الإبقاء على الروابط القائمة بين الضفة الغربية وغزة وبين إسرائيل والمحافظة على الروابط التقليدية بين الفلسطينيين وبين الأردن. وأن العيش والاستيطان في المناطق (المحتلة) حق لليهود، وأن مسئوليات الأمن بكافة جوانبها الخارجية والداخلية والنظام العام تكون لإسرائيل. ولا تشير الورقة إلى قرار 242 ولا إلى مفاوضات الوضع النهائي، ولا إلى الانسحاب الإسرائيلي وجعلت الورقة من إسرائيل مصدراً للسلطة.

وقد رفض كل من الوفدين مقترحات الوفد الآخر، ورأى الوفد الفلسطيني الأفكار الإسرائيلية نقضاً صريحاً لمرجعية المفاوضات المتمثلة في خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد.[1]

الجولة الخامسة: (27 – 30 أبريل/ نيسان 1992):

كانت هذه الجولة الأخيرة في عهد حكومة شامير، وقد عقدت في واشنطن، وكانت جلسة قصيرة، حيث كان قد اقترب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في يونيه/ حزيران 1992.

---

(1) طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص235 – 236. وللمزيد أنظر: بكر عبد المنعم، **مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ص55 وكذلك أنظر: **الحرية**، بيروت، العدد 448، 5 أبريل/ نيسان 1992، وكذلك أنظر: د. خليل حسين، **المفاوضات العربية (وقائع ووثائق)** بيان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، بيروت، 1993، ص402.

وكانت الإدارة الأمريكية تحت الطرفين وخاصة الطرف الفلسطيني على الاشتباك التفاوضي، ومناقشة ترتيبات الحكم الذاتي تفصيلاً والتقدم بطلبات محدودة.

وتقدم الجانب الفلسطيني في 29 أبريل/ نيسان 1992 كتابة بعدد من الطلبات بإلغاء الأمر العسكري رقم 291 لسنة 1968 الذي أوقفت إسرائيل بمقتضاه عمليات تسجيل العقارات، وإلغاء سيطرة شركة المياه الوطنية الإسرائيلية على جميع موارد المياه في الأراضي المحتلة.

وكان هدف الوفد الفلسطيني فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أمام الولايات المتحدة.

أما الجانب الإسرائيلي فقد اقترح من جانبه إجراء انتخابات بلدية على سبيل التجربة، كما اقترح النقل الفوري للسلطة في مجال الخدمات الصحية.

وقد رفض الوفد الفلسطيني هذين الاقتراحين ولم تلق الطلبات الفلسطينية المقدمة إلى الجانب الإسرائيلي أية استجابة من الوفد الإسرائيلي.[1]

وصرح حيدر عبد الشافي في ختام هذه الجولة: "أن المسيرة السلمية تواجه مأزقاً قد يؤدى إلى طريق مسدود بسبب رفض إسرائيل للمقترحات الفلسطينية حول الانتخابات الفلسطينية التشريعية ووقف الاستيطان، وتطبيق ميثاق جنيف."[2]

مراحل المفاوضات وأهدافها الأساسية:

يقسم السفير طاهر شاش مستشار الوفد الفلسطيني والذي حضر الجولات التفاوضية في واشنطن إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة تبادل المشروعات، وقد قدم الوفد الفلسطيني ثلاثة مشروعات تدرج فيها في الكشف عن مواقفه دون تقديم تنازلات.

---

(1) طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص237.

(2) طلال أبو عفيفة، **الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، 1897 - 1997، ص549.

أما الوفد الإسرائيلي، فقدم أربعة مشروعات تدرج فيها عن طريق تحسين الصياغة وتقديم بعض التنازلات.

المرحلة الثانية: المرحلة الاستكشافية.

وهي عبارة عن مجموعات عمل لمناقشة مفهوم الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي، والأرض والمسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان.

وقد أظهرت المناقشات الفجوة الواسعة بين الجانبين بشأن المستوطنات، والقدس، والولايات الإقليمية.

المرحلة الثالثة: مرحلة محاولة إعداد إعلان مبادئ.

وقد اعد كل جانب مشروعاً كما قدم الفريق الأمريكي المتابع للمفوضات مشروعاً ثالثاً.

الأسس التي تمسك بها الجانب الفلسطيني:

ظل الوفد الفلسطيني ملتزماً بما أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين التي عقدت في الجزائر في سبتمبر/ أيلول 1991 والتي تتلخص في تأمين حق تقرير المصير، والانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس. وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار 194. وأن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق الشعب الفلسطيني في السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية، وكافة الشئون السياسية والاقتصادية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتوفير الضمانات لإزالة المستوطنات.

أما بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، والمرحلة الانتقالية والنهائية فقد تمسك الوفد الفلسطيني بالأسس التالية:

1- انتخابات سلطة الحكم الذاتي انتخاباً حراً بإشراف دولي، وأن يشارك في هذه الانتخابات كل الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في سجل السكان عند بدء الاحتلال الإسرائيلي بما فيهم أهالي القدس.[1]

2- تمتع سلطة الحكم الذاتي بسلطات حقيقية وامتداد ولايتها إلى كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها من أراضٍ ومصادر مياه وموارد طبيعية، وبما يشمل القدس الشرقية.

3- أن تكون السلطة ذات طابع تمثيلي، وتكون هي مصدر السلطة خلال الفترة الانتقالية، وتتولى شرطتها المحلية الأمن الداخلي.

4- انسحاب القوات الإسرائيلية وإلغاء إدارتها المدنية.

5- عودة النازحين والمبعدين وحل مشكلة اللاجئين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.

6- وقف عمليات الاستيطان فوراً، والتزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة.

7- وجود آلية دولية للأشراف على نقل السلطة، ضمان تنفيذ الاتفاق وتسوية المنازعات.

وقد تمسك الوفد الفلسطيني برفض الموقف الإسرائيلي من استبعاد موضوعي القدس والمستوطنات.[2]

المفاوضات في عهد حكومة رابين:

حدد حزب العمل في مؤتمره الخامس في ربيع 1992 برنامجه بشأن السلام في الشرق الأوسط وقد تضمن:

1- للحزب رؤيته للشرق الأوسط الجديد تحل فيه علاقات التعاون، محل الحروب.

---

(1) طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص228. وللمزيد أنظر: **"نصالمشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية (واشنطن 1992/3/3)** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص210 - 212. وكذلك أنظر: محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص140.

(2) المرجع السابق، ص229.

2- إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية والفلسطينيين بدون شروط مسبقة وعلى أساس قراري مجلس الامن242، 338 وعلى كل الجبهات.

3- ويشترط الحزب للسلام: اعتراف الدول العربية والفلسطينيين بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وبحقها في الوجود بأمن وسلام، وأن تقود اتفاقيات السلام معها إلى نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي.

4- استعداد الحزب للتوصل إلى حلول وسط إقليمية ورفض الحزب سيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين، ومعارضته سياسة الضم.

5- الاستعداد لضمان حرية العبادة في القدس ومنح الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وضعاً خاصاً.

6- لا يتمسك الحزب بالتفاوض مع وفد أردني - فلسطيني مشترك، بل سيتفاوض مع فلسطينيين مفوضين من سكان الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل منذ عام 1967.

7- يلتزم الحزب بعدم إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس وغور الأردن، ويلتزم بتجميد إقامة المستوطنات لمدة عام واحد.

8- يجب أن يتضمن السلام خطة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل.

وقد تضمن ملحق الائتلاف الذي وقعة حزب العمل وحزب ميريتس أن لحزب ميريتس الحق في التعبير عن موافقة من موضوع الحل الدائم للقضية الفلسطينية والذي يقوم على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومنزوعة السلاح، وعدم رفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل المقبلة من مفاوضات السلام، وحق ميريتس في التقدم بمشروع قانون لتعديل قانون حظر اللقاءات مع من لهم صلة بهذه المنظمة.

وعلى العموم فإن الموقف بعد تولى حكومة رابين، كان يبشر بانفراج في المفاوضات التي ظلت تراوح مكانها طيلة خمس جولات في عهد حكومة شامير.[1]

وعلى العموم فان عدم الالتزام بوقف النشاطات الاستيطانية وبالقرار رقم 242 من قبل حكومة شامير، وعدم تحقيق أي تقدم ملموس طول الخمس جولات السابقة، واستمرار وجود هوة كبيرة بين التصورين الفلسطيني والإسرائيلي لترتيبات الفترة الانتقالية، دعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني بهدف تقويم مسار العملية التفاوضية.

المجلس المركزي الفلسطيني يجتمع في تونس (7 - 10 مايو/ أيار1992) :

أعلن المجلس المركزي في ختام أعماله بياناً طرح فيها عدداً من النقاط كأساس للتحرك القادم أهمها:

1- اعتبار وقف النشاط الاستيطاني الخطوة الرئيسية لنجاح عملية المفاوضات.
2- النظر إلى المرحلة الانتقالية باعتبارها: مرحلة مؤقتة ومحدودة، يجري خلالها نقل للسلطة من حكومة الاحتلال وإدارته المدنية إلى الشعب الفلسطيني تحت الإشراف والحماية الدولية، ولفتح الطريق أمام الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير مصيره.
3- التأكيد على أن المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام إنما تهدف إلى إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية.[2]

---

(1) كميل منصور، (مستشار الوفد المفاوض)، **"نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وتقويم لها)** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14، ربيع 1993، ص17 - 51.، وانظر: **برنامج حزب العمل وبرنامج ميرتس**، في العدد 11 في مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف 1992، ص173 - 177، وص181 - 183. ويمكن الرجوع بشأن الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها إلى :**شئون فلسطينية، "انتخابات الكنيست الثالث عشر، نتائج وآفاق"** (ملف)، العدد 233 - 234، أغسطس/ آب – سبتمبر/ أيلول، 1992، ص27 - 85. وكذلك أنظر السفير طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص241.

(2) **الهدف**، العدد 1100، 17مايو/ أيار 1992، ص14. (ورد في ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص414، وكذلك أنظر للمزيد أنظر **شئون فلسطينية** العدد227 - 228، شباط/ فبراير - آذار/ مارس1992، ص111 - 113.

وأثناء انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني، أعربت الفصائل المعارضة للمفاوضات بان مواصلة العملية السياسية وفق الشروط الأمريكية – الإسرائيلية بات يلحق أفدح الضرر بقضية شعبنا الفلسطيني ومصالحه الحيوية. داعية إلى وقف سياسة التنازلات والعودة إلى قرارات المجلس الوطني، في دورته العشرين، وإعلان تعليق المفاوضات إلى أن يتم وقف الاستيطان الإسرائيلي والإقرار الإسرائيلي بمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتصحيح التمثيل الفلسطيني ليشمل القدس وبلدان الشتات، وعلى أساس تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لعموم الشعب الفلسطيني، وضمان ترابط حلقات الحل ومراحله، واستعادة قضية اللاجئين إلى جدول أعمال المفاوضات الثنائية.[1]

لكن الآمال كانت تراود الجانب الفلسطيني في حدوث تغيير جذري في موقف الجانب الإسرائيلي يتمشى مع برنامج حزب العمل الذي سبق أن تعرضنا له.

الجولة السادسة: (24 أغسطس/ آب – 24 سبتمبر/ أيلول 1992):

قدم الجانب الإسرائيلي مشروعاً جديداً لا يحوى الكثير من الجديد عما طرحه سابقاً، مما جعل خيبة أمل كبيرة تخيم على المباحثات، وانحصرت التحسينات التي أدخلها الجانب الإسرائيلي في الإشارة إلى "المجلس الإداري المنتخب"، والمشكل من 15 عضواً، يتولى كل منهم مجالاً من المجالات، ويتولون معاً مسئولية المجلس، أي بمعني أنه اعترف بهيئة فلسطينية مركزية مسئولية، وتغاضي المشروع الإسرائيلي الجديد عما سبق أن تضمنه المشروع الإسرائيلي السابق من استثناء فلسطيني القدس من نظام الحكم الذاتي، وأن إسرائيل تظل مصدر السلطة، فظل المشروع الإسرائيلي يعتبر نقل السلطة إلى الفلسطينيين تفويضاً من قبل إسرائيل.

وتقدم الجانب الفلسطيني بمشروع جديد: "إطار اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي"، وكان موجزاً يتكون من أربع صفحات، ومعتدل الصياغة، وكان الجانب الفلسطيني يرغب في أن يكون هذا المشروع أساساً صالحاً للمفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية في ظل اسحق رابين وحزب العمل.

---

(1) الحرية، 1992/4/19، ص8 – 10، 13 – 14 وللمزيد أنظر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14، ربيع 1992، ص17 – 51.

لم يبتعد المشروع الفلسطيني الجديد عن الأسس التي سبق لنا أن بيناها قبل ذلك.

وعلى العموم فقد ظلت المفاهيم الإسرائيلية حتى نهاية الجلسة تعتبر أن السلطة الفلسطينية هي مجلس إداري محدود، ولا يمارس أي نوع من السلطة على العسكريين أو المدنيين الإسرائيليين الموجودين في أراضي المجلس .

وظل المشروع الإسرائيلي في كل مرة يفصل فصلاً تاماً بين المرحلتين الانتقالية والدائمة.

كما تبادل الوفدان مشروعين لجدول الأعمال قدم كل وفد مشروعه، وتعذر التوفيق بينهما بسبب الخلاف على صياغة البند الخاص بهدف المفاوضات ومرجعيتها التي تعود إلى عدم الاتفاق على صيغة بشأن القرار242.[1]

الجولة السابعة : (21 أكتوبر/ تشرين أول - 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1992) :

اتبع الجانب الفلسطيني في هذه الجولة أسلوباً جديدة في التفاوض ليتسنى له التعرف على الأفكار الإسرائيلية بشأن المرحلة الانتقالية، واعتمد في أسلوبه الجديد على تشكيل مجموعات عمل غير رسمية.

وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث مجموعات عمل:

الأولي لمناقشة مفهوم الترتيبات الانتقالية، والثانية بشأن الأرض والمياه، والثالثة بشأن حقوق الإنسان، كان الوفد الفلسطيني يسعى للحصول على تأكيدات بأن قرار 242 ينطبق على المرحلة الانتقالية ليتم ربطها بالمرحلة النهائية إلا أن الجانب الإسرائيلي رأى أن يكون الأمر مفتوحاً خلال المرحلة الانتقالية أمام التسوية النهائية.

---

(1) طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص242 - 245. وللمزيد أنظر: محمد جاد الله: **"عام من محادثات التسوية نظرة نقدية"** الدراسات الفلسطينية، العدد 12،خريف 1992، ص29. وكذلك أنظر: **التقرير الإستراتيجي العربي لسنة 1993**، مؤسسة الأهرام، ص90 - 91. وانظر كذلك: محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص147.

وعلى العموم انتهت هذه الجولة بتمسك الوفد الفلسطيني بمواقفه، في حين ظل الوفد الإسرائيلي على موقفه من عدم التقيد بقرار 242 في وضع الترتيبات الانتقالية، كما اقترح الوفد الإسرائيلي نموذجاً مختلطاً لإدارة الضفة الغربية وغزة على أساس التقاسم الوظيفي.[1]

الجولة الثامنة: (7 - 17 ديسمبر/ كانون الأول 1992):

في هذه الجولة تقلص عدد الوفد الفلسطيني إلى أربعة فقط وذلك للتعبير عن استياء الجانب الفلسطيني من الموقف الإسرائيلي حيث أن الطرح الإسرائيلي للترتيب الانتقالي يعتمد على تفتيت الأرض.

وكذلك لم يتم التوصل إلى جدول أعمال مشترك، وظل الموقف الإسرائيلي من الولاية الإقليمية يري أنها من المسائل التي تبحث في الوضع النهائي.

ودفعت الولايات المتحدة الطرفين إلى التفكير في إعلان للمبادئ وأثار فوز الرئيس كلينتون قلق الفلسطينيين من سياسته الخارجية إزاء إسرائيل التي كانت منحازة إلى جانبها، وأن استعانة الرئيس كلينتون بفريق معظمة من المستشارين اليهود المعروفين بتعاطفهم مع إسرائيل زاد من هذه المخاوف، وكان الفلسطينيون يقدرون بصفة عامة دور الرئيس السابق بوش ووزير خارجيته بيكر.

أما القدس الشرقية، فإنها في نظر الإسرائيليين جزء من القدس الموحدة والتي أصبحت عاصمة لإسرائيل.

أما المستوطنات فإن لليهود الحق في الإقامة والاستيطان في كل مكان.

وفي نهاية هذه الجولة في 27 ديسمبر/ كانون الأول أقدمت إسرائيل على إبعاد 415 فلسطينياً من حركة حماس إلى الأراضي اللبنانية.

وعادت الوفود من غير تحديد موعد للجولة المقبلة.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص246 - 247. وكذلك أنظر: محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص149.

(2) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص150. وكذلك أنظر: طاهر شاش، المواجهة والسلام، ص248 - 250.

الجولة التاسعة: (27 أبريل/ نيسان – 13 مايو/ أيار 1993):

عقدت هذه الجولة بعد انقطاع دام أكثر من أربعة أشهر بسبب قيام رابين بإبعاد أكثر من أربعمائة فلسطيني إلى مرج الزهور في لبنان، فقد كاد هذا الإجراء يقضى على عملية السلام بأكملها، وكان أن قام قبلها وزير الخارجية الأمريكية بزيارة للمنطقة، واستقبل رئيس الوفد الفلسطيني لإقناعه بالعودة إلى طاولة المفاوضات، واعداً بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور الشريك الكامل في المفاوضات.

واصلت مجموعات العمل غير الرسمية أعمالها، دون إحراز أي تقدم يذكر. فقد ظلت الخلافات قائمة بشأن المسائل الجوهرية وخاصة ما يتعلق بمرجعية المفاوضات، ومسألة انطباق القرارين 242، 338 على المرحلة الانتقالية، والولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي، ووحدة الإقليم الفلسطيني.[1]

المشروع الإسرائيلي لإعلان المبادئ:

وكانت الولايات المتحدة تدفع وفدي الجانبين لإعداد إعلان مبادئ، وفي 6مايو/ أيار قدم الوفد الإسرائيلي مشروعاً لإعلان المبادئ مثل تقدماً عما كان يطرحه في السابق:

أولاً: فيما يتعلق بمرجعية المفاوضات، تضمن المشروع صياغة تربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وتقر بأنهما متداخلتان زمنياً في عملية سلام واحدة.

ثانياً: بالنسبة للمجلس التنفيذي الفلسطيني، كان المشروع يقر بنقل غالبية وظائف الإدارة المدنية، مع احتفاظ إسرائيل بالمرجعية عن الأمن وكذلك تمتع المجلس بسلطان تنفيذية وقضائية، وكذلك سلطات تشريعيه.

ثالثاً: أما بالنسبة للولاية الجغرافية فإن إسرائيل تعتبر (المناطق) وهي الأراضي المحتلة وحدة جغرافية واحدة، سيتقرر مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي.

---

(1) طاهر شاش، **المواجهة والسلام**، ص254.

رابعاً: يشكل المجلس الفلسطيني قوة شرطة لتنفيذ القانون.

خامساً: تشكيل لجنة ارتباط مشتركة للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

المشروع الفلسطيني لإعلان المبادئ:

وفي مقابل المشروع الإسرائيلي لإعلان المبادئ، تقدم الوفد الفلسطيني في 10مايو/ أيار 1993 بمشروع لإعلان المبادئ متعارضاً في عدة مسائل مع المشروع الإسرائيلي:

أولاً: اعتبر المشروع الفلسطيني أن هدف عملية السلام هو التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، من خلال المفاوضات المباشرة على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، ومبدأ الأرض مقابل للسلام وأن المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية وحده واحدة من أجل تنفيذ قراري مجلس الأمن المذكورين.

ثانياً: أن على الجانبين ألا يقوما بعمل أي شيء من شأنه إحباط مفاوضات الوضع النهائي.

ثالثاً: وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن جميع الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في يونيه/ حزيران في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وأبناءهم وأحفادهم يشاركون في انتخابها، وتنتقل إليها كافة سلطات الحكومة الإسرائيلية وإدارتها المدنية.

رابعاً: انسحاب القوات الإسرائيلية وفقاً لجدول زمني وتحت إشراف دولي يتم الاتفاق عليه.

خامساً: ويشمل اختصاص السلطة الفلسطينية بشأن الولاية الإقليمية كل الأراضي المحتلة التي تشكل وحدة إقليمية واحدة تخضع لقانون واحد.

سادساً: ضرورة تشكيل آلية لتسوية النزاعات بين الجانبين عبر لجنة تحكيم من الجانبين بالإضافة إلى الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة ومصر والأردن وسوريا والأمم المتحدة.

وحددت الورقة الفلسطينية أن أول أكتوبر/ تشرين الأول 1994 هو الحد الأقصى لبدء مفاوضات الوضع النهائي.

ومن الواضح الفروقات بين الطرفين وخاصة في مرجعية المفاوضات وتطبيق القرارين الدوليين، والولاية الفلسطينية وصلاحيات السلطة الفلسطينية.

وحاول الفريق الأمريكي في 12 مايو/ أيار التوفيق بين المشروعين من خلال ورقة عمل كمشروع لبيان مشترك، ولكنها أثارت استياء وتحفظات الوفد الفلسطيني، وبعد مناقشات مطوله مع الوفدين قدم الفريق الأمريكي مشروعاً جديداً لإعلان مبادئ مشتركة في الجولة العاشرة.[1]

الجولة العاشرة: (15 يونيو/ حزيران – أول يوليو/ تموز 1993):

كانت الجولة العاشرة تهدف إلى التوصل إلى مشروع إعلان مبادئ مشترك بمساعدة الفريق الأمريكي الذي تدخل في محاولات للتوفيق بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك عبر تقديم مشروع أمريكي لإعلان المبادئ المشترك تمثل في الأسس التالية:

أولاً: اعتبار قراري مجلس الأمن 242، 338 أساساً للمفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، واعتبر أن المرحلتين الانتقالية والدائمة مرتبطتين ضمن عملية سلام واحدة تظل معها جميع الخيارات مفتوحة، وتجنب ما من شأنه استباق التسوية النهائية أو الإجحاف بها.

ثانياً: أما السلطة الفلسطينية المنتخبة فإن انتخابها سيكون عاماً ومباشراً وتحت إشراف دولي، وسيطرة الفلسطينيين على القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم.

ثالثاً: بالنسبة لترتيبات الأمن، فسيكون مبدأ الأمن المتبادل وأن مسئولية إسرائيل هي عن أمن مواطنيها وعن أمن المناطق المحتلة بصفة عامة، وأشار الإعلان إلى لائحة لاهاي لعام 1907 وليس لاتفاقية جنيف الرابعة التي لا تعترف إسرائيل بانطباقها على الأراضي الفلسطينية، وأشار كذلك إلى مسئولية سلطة الحكم الذاتي عن أمن الفلسطينيين.

---

(1) المرجع السابق، ص254 – 255. وكذلك أنظر: **التقرير الإستراتيجي الذي يصدر عن الأهرام لعام 1993**، ص90 – 91، وكذلك أنظر: بكر عبد المنعم، **مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ص55 وما بعدها.

رابعاً: وعن الولاية فإن المسائل الخاصة بها تتعلق بالوضع الدائم وأن سلطة الحكم الذاتي ستمارس سلطاتها أو ولايتها في حدود الضرورة.

خامساً: وأشار الإعلان الأمريكي أنهم يتفقون على اعتبار المناطق، وحدة إقليمية واحدة. أما السيادة فمجالها في مفاوضات الوضع النهائي.

سادساً: تضمن الإعلان إنشاء لجنة مشتركة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكذلك جدول زمني، ونقل مبكر للسلطة في عدة مجالات مثل الصحة، والتنمية الاقتصادية، وتدريب الشرطة والتعليم، والشئون الاجتماعية والسياحة والعمل والميزانية.

وقدم الوفد الفلسطيني رده على الورقة الأمريكية في يوم 29يوليو/ تموز 1993 مدخلاً عدداً من التعديلات على مشروع إعلان المبادئ الأمريكي.

وكان أهم ما أدخله الوفد أن مفاوضات الوضع النهائي ستشمل الوضع النهائي للقدس، وكانت هذه الإضافة تعتبر تنازلاً هاماً من جانب القيادة الفلسطينية في تأجيل البت في موضوع القدس إلى المرحلة النهائية، وانتهت الورقة الفلسطينية باقتراح: "غزة أريحا أولاً".

ويقول أبو مازن: "لقد بلغت المعركة أوجها في الجولتين التاسعة والعاشرة... كما كنا مقتنعين بأن مثل هذه المشاريع لا يمكن أن تصل بالمفاوضات إلى ما نبغيه منها. كنا نريد أن يقتنع الإسرائيليون بهذا، واعتقد أنهم أخيراً وصلوا إلى هذه القناعة."(1)

وعلى العموم لم يكن الوفد الفلسطيني يتوقع تأجيل القدس إلى المرحلة النهائية من قبل القيادة الفلسطينية، وأعلنت حنان عشراوي وكذلك صائب عريقات عن عزمهما تقديم استقالتيهما إلى القيادة ا لفلسطينية من وفد التفاوض، وتم دعوتهما لمقابلة الرئيس ياسر عرفات، وتم التراجع عن الاستقالة.

---

(1) أبو مازن، **طريق أوسلو**، ص153، وانظر كذلك: أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص172.

وعندما حل موعد الجولة الجديد في سبتمبر/ أيلول 1993 توجه الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني إلى موعدهما في واشنطن، ولم يكن في توقعهما المفاجأة التي بينت أن مفاوضات سرية كانت قد بدأت في أوسلو، وأن المتفاوضين هناك وضعوا أرضية صلبة له، وبقى أن يتابعوا مجموعة من النقاط الأخرى ليصبح مشروع إعلان المبادئ جاهزاً للتوقيع.[1]

هل وصلت المفاوضات في مدريد إلى المأزق؟

يلخص محمود عباس الموقف بأن شهر أغسطس/ آب 1993 كان حاسماً: "ففيه وصلت المفاوضات إلي مأزق خطر، عندما انعدمت اللغة المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعجزت المشاريع الأمريكية عن أن تقدم أية أفكار من شأنها أن تقرب بين الطرفين، وبات الأمريكان عاجزين عن تحريك المسائل بأي اتجاه بعد أن فشلت زيارة كريستوفر إلى المنطقة... وخيل إلينا أن مسيرة السلام برمتها أصبحت في مهب الريح... و شعرنا أننا وصلنا إلى الفشل الكامل..."[2]

المسار الثاني: المباحثات متعددة الأطراف:

يعتبر هذا الجزء من مؤتمر مدريد هو الجزء الثالث، حيث كان افتتاح المؤتمر الجزء الأول، ومسار المفاوضات الثنائية هي الجزء الثاني، والمباحثات متعددة الأطراف هي الجزء الثالث.

"لقد اهتمت إسرائيل الاهتمام الأكبر (بالمسار المتعدد)، وتعتبره مكافأة لها في عملية السلام..."[3] وتشترك في هذا المسار مختلف الأطراف ومعها أطراف دولية أخري للوصول إلى اتفاقات إقليمية حول التعاون الاقتصادي، والمياه، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والبيئة.

ولقد شهدت موسكو يومي 28، 29 يناير/ كانون الثاني1992 بداية المحادثات متعددة الأطراف الخاصة بالشرق الأوسط.

---

(1) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص153.

(2) المرجع السابق، ص152.

(3) أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص115.

وتقدمت مصر بإقتراح أن تضاف مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى جدول أعمال المؤتمر، وأن تخصص لها مجموعة عمل، ولقى الاقتراح استجابة فورية، وأنشأت بالفعل لجنة خامسة.[1]

ولم تكن النظرة العربية للمفاوضات المتعددة الأطراف، بنفس الحماس والرغبة والاندفاع للمفاوضات الثنائية. وقد رفض السوريون واللبنانيون المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف وحاولوا أن يجدوا لمواقفهم تأييداً عربياً واسعاً ولم ينجحوا في ذلك.[2]

"وتمثلت المشاركة الفلسطينية في أعمال مجموعة العمل بطرح الموقف الفلسطيني في كل مجموعة عمل من خلال الحديث عن المبادئ إلى حين استطلاع آفاق المفاوضات الثنائية ومدى تحقيق إنجاز فيها يسمح بالتقدم في المتعدد..."

وبدأت مجموعات العمل اجتماعاتها في الفترة ما بين 11 - 27 مايو/ أيار 1992 في كل من بروكسل وواشنطن وفينا وكندا وطوكيو ولشبونة وتناولت موضوعات حيوية وهامة من مواضيع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتناولت موضوعات المياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية والبيئة، والأمن وضبط التسليح، ولجنة التوجيه.

وعلى العموم لقد كان تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في عمل المجموعات بارزاً ومفيداً، وسيأتي ذكر لجان العمل عندما سنتعرض لها في قضايا الحل النهائي مثل قضية اللاجئين.

آراء في مؤتمر السلام:

مما لا شك فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أحاط بها جملة من التعقيدات المحلية والإقليمية والدولية، فرض عليها جملة من الاعتبارات الصعبة والخيارات الدقيقة في موضوع الدعوة إلى المؤتمر، وطبيعة تشكيل الوفد، وبعيداً عن إطاره الصحيح منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقبولها المشاركة بوفد أردني - فلسطيني مشترك، ويقول التقرير

---

(1) المرجع السابق، ص123.

(2) محمود عباس، **طريق أوسلو**، ص153.

الإستراتيجي العربي لعام 1991 أن الإجابة على هذا السؤال تقتضي الإحاطة بتعقيدات الوضع الفلسطيني وعدم الاكتفاء بطبيعة الوضع العربي العام الذي زادته حرب الخليج تدهوراً.

يقول التقرير: "والمقصود بالظرف الفلسطيني الموضوعي الضاغط في هذا الإطار جانبان: أولهما يتعلق بعدم وجود بديل إستراتيجي للمفاوضات وثانيهما يرتبط بوجود إمكانية لتحقيق مكاسب وتجنب مزيد من الخسائر."(1)

وقد استخدم وزير الخارجية الأمريكية أكثر من مرة هذا المدخل لحفز الفلسطينيين على المشاركة، حيث أكد أنهم سيكونون "من أكبر الرابحين إذا شاركوا، واكبر الخاسرين إذا امتنعوا.."، ورغم أن الشق الأول من هذا الحديث ينطوي على مبالغة كبيرة، إلا أن الشق الثاني كان أقرب إلى الدقة. وأن الخلاف حول مدريد يتمثل في المعيار الذي اتبعه من يرفض والمعيار الذي اتبعه من سعى إليه، فالمعارضون اتبعوا المعيار المبدئي مجرداً عن كثير من عوامل التفاعلات وموازين القوي القائمة، والذين قبلوا كان المعيار العملي هو مقياسهم.

فمصر على سبيل المثال شكلت لها عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي مكوناً جوهرياً في إدراك القيادة المصرية، حيث أن حرب أكتوبر قد فتحت أبواب السلام بعد أن صححت الحرب موازين القوي وغيرت مسار الصراع العربي الإسرائيلي. "فمصر هي التي بدأت رسالة السلام."(2)

ويقول الرئيس المصري في حديث للتلفزيون الإسرائيلي: "لولا أن مصر افتتحت عملية السلام في عام 1977 ما كان لإسرائيل أن تصل لاتفاق لامع الفلسطينيين ولا مع الأردن."(3)

وفي ذكري انتصار أكتوبر يقول الرئيس المصري حسني مبارك: "ذلك أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تعد نموذجاً قاعدته كل الأرض مقابل كل السلام."(4)

---

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام 1991، ص306.

(2) **من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكري تحرير سيناء**، الأهرام، 1990/4/25، ص11.

(3) **جريدة المساء**، 1994/12/21، ص2.

(4) **الجمهورية**، 1994/10/6، ص4.

ومن وجهة النظر المصرية "فإن مؤتمر مدريد يعتبر ضرورة مطلوبة. كما أن هناك قناعة مصرية بأن مؤتمر مدريد كان في شق منه حصيلة جهود مصرية... كانت تسعى بجهد كبير ومتصل من أجل تقريب وجهات النظر."[1]

أما عن الجانب الفلسطيني فيقول أبو مازن: "إن مؤتمر مدريد قد يكون أهم حدث يقع في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وجاء بعد حروب وثورات استمرت اكثر من ستين عاماً."

وتكمن أهمية الحدث في نظره: "بوجود ممثلي الشعب الفلسطيني لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي... وخصوصاً بعد أن جري استبعاد الشعب الفلسطيني تاريخياً بإلحاح إسرائيل وبموافقة غربية، وبتواطؤ من بعض الجهات... وأتيح للدول العربية أن تنطق باسم القضية الفلسطينية، لكن لم يتح للشعب الفلسطيني مجرد المشاركة..."[2]

أما أحمد صدقي الدجاني فقد وصف المؤتمر بأنه: "يفتقد الأساس حيث قبل مصممه الأمريكي أن تطرح الأطراف تفسيراتها المختلفة لقرار مجلس الأمن 242 الذي اعتمده أساساً للحل، وهو مؤتمر يتصف بتعقيد ناجم عن التلفيق."[3]

ويقول خالد الحسن: "فالبيت الأبيض عندما يتحدث عن السلام في الشرق الأوسط، فهو إنما يتحدث عن سلام خاص أمريكي – صهيوني، يحافظ على المصالح الأمريكية الدولية، كما يفهمها في المنطقة... ومثل هذا السلام الخاص إلا إذا انتهت مفاوضات السلام في المنطقة إلى استقرار يفرض استسلاماً ثقافياً وعسكرياً واقتصادياً على الجانب العربي..."[4] ويتابع خالد الحسن رأيه فيقول: "إن الإدارة الفلسطينية السياسية المتمسكة بمطالبها هي المدخل الوحيد المتاح فلسطينياً لجعل صانع القرار

---

(1) **من حوار الرئيس حسني مبارك مع الكاتب والصحفيين في عيد الإعلاميين**، الأهرام، 1991/5/31، ص1.

(2) محمود عباس: "**مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها**"، ص104 – 110. وكذلك أنظر ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص409.

(3) أحمد صدقي الدجاني: "**لا للحل العنصري في فلسطين**"، ص65.

(4) خالد الحسن، **حول اتفاق غزة أريحا**، ص246 – 250.

الأمريكي يدرك أن تحقيق مصالحه الإستراتيجية في المنطقة يتطلب منه تغير نهج سياسته الدولية الراهنة، ذات المعايير الانتقائية والمزدوجة والقائمة على النفعية والاستلاب والهيمنة... سياسة تلتزم بلغة السلام العادل وليس الاستقرار المفروض القائم على الظلم."[1]

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "جورج حبش" فقد أعربت عن رفضها لهذه "الصيغة" التي توصل إليها المجلس الوطني. وقال جورج حبش في مؤتمر صحفي: "يؤسفني أن أقول أن المجلس الوطني لم يأخذ بوجهة نظرنا... نحن في الواقع رفضنا هذه الصيغة لأنها تخيفنا."[2]

ورأي أبو على مصطفي أن الحل المطروح في مدريد والقائم على "فرض شروط الأقوى" لا يحمل أي مساومة على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" بل حول قاعدة التسوية إلى "سلام مقابل سلام"، بل إلى "استسلام" وقال إنه لا يرى أفقاً "لسلام" حقيقي، ولا استقرار في المنطقة ويتوقع انفجارات هائلة في المنطقة تعيد الصراع التناحري إلى مجراه.[3]

وأصدرت حركة حماس بياناً أصدرته قبل يوم من افتتاح مؤتمر مدريد جاء فيه: "أن كل المحاورين المساومين على فلسطيننا و أقصانا، وعلى رأسهم "وفد الشروط الإسرائيلية"، بأن المصادقة على مصادرة فلسطين وبيت المقدس لن يمر دون عقاب." واعتبرت حركة حماس أن أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي، ولا يجوز التفريط بأي جزء من فلسطين، وأي معاهدة توقع تعطى حقاً لأعدائنا في فلسطين تعتبر باطلة.[4]

وأقر أحد ممثلي حركة حماس البارزين أن الجانب الفلسطيني قد حقق اختراقاً إعلامياً كبيراً في جدار الرأي العام العالمي لكن بعد أن قدم لليهود "الاعتراف العملي بشرعية الكيان اليهودي" وتوقع

---

(1) المرجع السابق، ص246 - 250.

(2) **مجلة الهدف "الخاصة بالجبهة الشعبية"**، العدد 1072، 1991/10/6، ص6 - 7.

(3) أبو علي مصطفي، "**ما يجري لا يمنع الشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، ص113 - 115.

(4) "**استمرار الانتفاضة، ورفض مؤتمر بيع فلسطين**"، وثائق حركة المقاومة الفلسطينية سلسلة بيانات الحركة، المكتب الإعلامي، السنة – السنة الرابعة، 1988، 1991، ص65 - 69.

أن الشعب الفلسطيني سيواجه حالة من الإحباط. واليأس عندما "يتأكد أنه ليس أمامه إلا الحكم الذاتي للسكان على المحور الفلسطيني، وتطبيع العلاقات وتوقيع اتفاقيات السلام على المحور العربي."[1]

ويقول هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: "إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أخطأت حين دخلت في عملية التسوية في ظل التوازن السياسي القائم لحظة اتخاذ القرار، كما أخطأت في فهم طبيعة توازن القوي القائم واعتبرته سلبياً للغاية وبنت تحليلها استناداً إلى ذلك الخطأ."[2]

أما موقف الجبهة الديمقراطية فقد عبر عنه نايف حواتمة في الكلمة التي ألقاها أمام المجلس المركزي لـ م. ت. ف قائلاً: "المسألة ليست اختيار شخصيات بمواصفات نضالية... وإنما مسألة أن يكون الشعب الفلسطيني موجوداً على طاولة المفاوضات، كشعب موحد له قضية وطنية أولا يكون... أن يكون لشعبنا الحق في أن يمثل نفسه بنفسه كشعب واحد في الداخل والخارج أما أن يتمثل بسكان من الضفة وبدون القدس وبدون الخارج."[3]

وقال الأمين العام للحزب الشيوعي بشير البرغوثي في اجتماع المجلس المركزية نفسه: "أرى أن نذهب بقراراتنا المتخذة في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، ولا شئ يلزمنا بقبول ما لا نريد قبوله، أو يمنعنا في مجري المفاوضات من الاحتكام إلى الشرعية الدولية."[4]

يقول التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1991 حول الدوافع الأكثر إلحاحاً للمشاركة الفلسطينية في عملية السلام: "هو التخوف من خسائر جديدة في حالة عدم المشاركة... ولعل أهم هذه الخسائر تعرض الرقعة الباقية الصغيرة من أرض فلسطين لأكبر موجه استيطان منذ

---

(1) إبراهيم غوشة: **"المؤتمر مفرق طرق بين المجاهدين والمتعبين"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، ص111 - 113.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، **العلاقات الخارجية، العودة إلى الينابيع، 1**، في الخط السياسي المشاركة السياسية في التسوية كيف تمت وكيف يجب أن تكون.

(3) **نصكلمة نايف حواتمة في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني**، جريدة الحرية 1991/11/13، ص18 - 19.

(4) **الطليعة، القدس**، 1991/10/17، ص3.

عام 1967 تؤدي إلى فرض مزيد من الأمر الواقع الذي يجعل من الصعب معاودة البحث عن حل سلمي عدة سنوات فيما يبدو وفي الأفق خيار آخر."

ويضيف التقرير مبينا الرهان المتكرر على تحسن الظرف العربي: "لكن الذي حدث هو مزيد من التدهور الذي لا يملك أحد افتراض الحد منه مستقبلاً... وكان واضحاً أن عدم المشاركة الفلسطينية في عملية السلام بكل ما تنطوي عليه من قصور يؤدى إلى دفع ثمن باهظ."(1)

أما التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994 فيرى أن القوة العظمي هي التي عطلت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي: "تعد عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً للقضايا الإقليمية البارزة التي أبقت القوى الكبرى قرارات مجلس الأمن بصددها حبراً على ورق."(2)

ولا شك أن الآراء كثيرة، ومتعددة، وتنبع أيضاً من رؤى ومصالح ومفاهيم مختلفة،

لا يحكمها قاعدة واحدة، ولا إدراك واحد، فمدريد كان نتيجة حتمية لسياق تاريخي طويل، ولم يكن وليد لحظته، بل هو وليد جملة من التداعيات المتراكمة، والاختلال الكبير في موازين القوي التي تستطيع أن تفرض نفسها في شكل ومضمون التسوية، ومداها كذلك.

ولا يقاس مدريد بمسطرة عاطلة عن القياس، أو ذات نظرة أحادية فمدريد تكون محاكمته الموضوعية بقياس ما قد يعطى من إيجابيات وقياس ما قد يفرضُ من سلبيات ومقارنة بما كان عليه الأمر من جمود في الحركة السياسية، فلا يمكن أن يكون بتحديد "الراهن" شراً كله، ولا بتحديد المستقبل خيراً كله، إن الأمر نتاج لموازين قوي فاعلة وديناميكية، إنها مصالح الإمبراطورية الأمريكية، التي لم يشهد التاريخ نموذجاً لها، فهي إمبراطورية فاحشة الثراء، فاحشة القوة، وفاحشة في قدرتها علي التملك والانفراد، لمنطقة تعج بالتخلف والانقسام ضمن سياق طويل من التبعية القديمة والحديثة.

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي، 1991، ص309.

(2) التقرير الإستراتيجي العربي.

وهل في مقدور حرب كحرب أكتوبر أن تعدل الموازين العسكرية القائمة إستراتيجياً لتفتح باب التسوية على مصراعيه عدولاً وشمولاً وديمومة، وهل في مقدور حرب أكتوبر كذلك أن تكسر الثوابت الراسية للولايات الأمريكية في مجالها الحيوي في المنطقة، أم أن أكتوبر كان باباً متواضعاً فتح مواربا في قلب الهزيمة للدخول بكرامة قليلة إلى سياق وجوهر السياسة الأمريكية، لتندفع بعدها أمة بكاملها ولو بعد حين ليصبح خيارها الإستراتيجي هو السلام وهي أبعد ما تكون عنه في ظل اختلال كبير في موزاين القوي لا ينتج عنها إلا تسويات لا تعطي اكثر مما تعطيه الموازين.

فمدريد بداية متواضعة لصف عربي متفرق لم يستطع العرب فيه فرض الحدود الدنيا من عدالة قضيتهم.

ومن السهل أن نرفض مدريد ونستريح، ومن الصعب القبول والنزال مع القوي لفرض الحضور لقضية كانت ولا زالت من أقدس وأعدل وأعقد القضايا في عالمنا المعاصر.